العنوان:	الأحلاف في السياسة الخارجية الامريكية
المصدر:	مجلة النهضة
الناشر:	جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
المؤلف الرئيسي:	خليل، فادى وراد
المجلد/العدد:	مج 12, ع 3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2011
الشهر:	يوليو
الصفحات:	43 - 82
رقم MD:	115542
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	التكتلات السياسية ، السياسة الدولية ، الاقتصاد الدولي، الولايات المتحدة الامريكية ، الاتحاد السوفيتي ، التكتلات الاقتصادية ، الصراع السياسي، الهيمنة السياسية ، حلف شمال الاطلسي ، الاحلاف العسكرية ، السياسة العسكرية ، العلاقات الخارجية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/115542

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الأحلاف في السياسة الخارجية الأمريكية

د. فادي وراد خليل(*)

مستخلص:

بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت بيئة دولية جديدة، انتقل فيها العالم من عالم متعدد الأقطاب إلى عالم ثنائي القطبية تترأسه الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي، هذا التغير في البيئة الدولية فرض على العقلية السياسية الأمريكية نمطاً جديداً في التعامل مع العالم ومشاكله، وعلى الخصوص في ظروف "الحرب الباردة"، أي الابتعاد عن سياسة العزلة التي مارستها الولايات المتحدة ردحاً من الزمن إلى سياسة نشطة في العلاقات الدولية تهدف إلى المحافظة على مصالحها الحيوية في العالم، وللوقوف حسب وجهة النظر الأمريكية في وجه الشيوعية العالمية وخطرها الذي يهدد القيم الليبرالية الغربية.

ولقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من السياسات والاستراتيجيات المتنوعة للحفاظ على مصالحها الحيوية في العالم، وكان أبرز هذه السياسات هو إنشاء الأحلاف الدولية على مختلف أنواعها وعلى الخصوص الأحلاف العسكرية مع الدول الموالية للولايات المتحدة الأمريكية وكان لهذه الأحلاف دوراً مركزياً وهاماً في السياسة الخارجية المريكية ولا تزال هذه السياسة مستمرة حتى وقتنا الحاضر، لقد حاولنا في هذه الدراسة بيان مبررات تأسيس الأحلاف أو الإنضمام إليها، ودراسة موقع الأحلاف في السياسة الخارجية الأمريكية، وغاية وهدف الولايات المتحدة الأمريكية من التوسع في حلف شمال الأطلسي والتوجه المستقبلي في مهامه بعد انتهاء "الحرب الباردة".

مقدمة:

في أعقاب النتائج التي ترتبت على الحرب العالمية الثانية فقد ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى ذو وزن سياسي واقتصادي وعسكري على الساحة الدولية، ومنذ ذلك الوقت تلعب دوراً نشطاً في العلاقات الدولية، حيث عمدت إلى استخدام جميع الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية لدعم سياستها الخارجية وللحفاظ على مصالحها الحيوية في العالم، كما أنها تعمد إلى تغيير استراتيجياتها وسياساتها المتعلقة بالأمن القومي حسب الظروف والحاجات، ونظراً لتطور الأحداث على الساحة الدولية ظهرت فئات ودوائر معينة في الولايات المتحدة الأمريكية تمثل مصالح المجمع الصناعي العسكري والاحتكارات ومصالح القوى العسكرية، بالإضافة إلى تأثير العديد من اللوبيات الأمريكية على صناعة القرار

(*) أستاذ مساعد بقسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، سوريا.

الأمريكي، والتي جميعها تسعى للأخذ بمفاهيم استراتيجية جديدة في محاولة لفرض وإبقاء السيطرة الأمريكية وزيادة نفوذها في العديد من مناطق العالم.

ولقد كان من أبرز عناصر استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية سياسة تشكيل الأحلاف السياسية والعسكرية، حيث عمدت وكثفت الولايات المتحدة الأمريكية من نشاطاتها وسياساتها في هذه الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية لإيجاد وإنشاء أحلاف سياسية وعسكرية ومنظمات إقليمية مغلقة وتكتلات اقتصادية تخدم السياسة الأمريكية في العالم.

ولذلك، تهدف استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية من وراء إنشاء هذه الأحلاف خلال مرحلة "الحرب الباردة" الوقوف في وجه ما يسمى بالخطر الشيوعي المتمثل بالاتحاد السوفيتي، وللحفاظ على مصالحها الحيوية في العالم، ولقد كان من أهم أسباب ودعم إنشاء الأحلاف في التوجه المريكي ليس فقط الوقوف في وجه الخطر الشيوعي، إلا أن الواقع قد أثبت عكس ذلك، فبعد انتهاء "الحرب الباردة" وإنهيار الإتحاد السوفيتي تلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى توطيد وتوسيع الأحلاف العسكرية ودعمها وزيادة فاعليتها، وبخاصة توسيع حلف شمال الأطلسي وتغيير مهامه بعد "الحرب الباردة" مستندة إلى ذرائع جديدة أهمها بروز أعداء جدد كالإرهاب الدولي المتمثل في تنظيم القاعدة والدول المارقة وامتلاك بعض من الدول أسلحة الدمار الشامل على سبيل المثال (كوريا الشمالية – إيران).

١- أهمية وهدف البحث:

يهدف هذا البحث في المقام الأول إلى دراسة وتحليل أسباب ودوافع إنشاء الأحلاف أو الانضمام إليها، كما يهتم البحث في ذات الوقت بدراسة وتحليل موقع الأحلاف في السياسة الخارجية الأمريكية وخاصة الأحلاف العسكرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر، فضلاً عن دواعي استمرارية هذه الأحلاف العسكرية كجزء من الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بعد انتهاء "الحرب الباردة" والتي تمثل أهم مبررات استمرار حلف شمال الأطلسي وتوسعه والتغيير في مهامه بعد "الحرب الباردة"، وفي هذا الشأن فإن هذه الدراسة لن تتعرض إلى تحليل وتقييم هياكل ومؤسسات الأحلاف الأمريكية، نظراً لاقتصارها على موقع وأهمية هذه الأحلاف في السياسة الخارجية الأمريكية، ولتحقيق هدف البحث ودعم أهمته فقد اعتمد الباحث على فرضية مؤادها "يتوقف نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في سياسة الأحلاف العسكرية على آلية الاحتواء والانتصار في "الحرب الباردة"، وعلى محاربة الإرهاب والدول المارقة من وجهة النظر الأمريكية".

٢- منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي في دراسة وتقييم الأبعاد المختلفة للظاهرة البحثية مع الاستعانة بالمنهج التاريخي لتوصيف وتفسير الأحداث التاريخية التي صاحبت حاضر ومستقبل السياسة الخارجية الأمريكية تمهيداً لعرض ملخص البحث وأهم توصياته، وفي ظل المنهج التحليلي، سوف يتم تحليل الأبعاد التالية:

أ) تحليل أسباب ودوافع إقامة الأحلاف والانضمام إليها.

ب) تحليل موقع ودور ومراحل الأحلاف في السياسة الخارجية الأمريكية.

ج) غاية وهدف الولايات المتحدة الأمريكية من التوسع في حلف شمال الأطلسي، والتوجه المستقبلي في مهامه.

٣- مصطلحات البحث:

فيما يلي أهم المصطلحات الواردة في البحث قبل الدخول في عرض المشكلة البحثية:

أ) **الحلف:** هو اتفاقية أو معاهدة رسمية بين دولتين أو أكثر لتحديد واجبات وحقوق الأطراف المتعاقدة إزاء بعضها وتنظيم القضايا الأمنية والدفاعية الخاصة بهذه الأطراف.

ب) **الأحلاف العسكرية:** هي تعاهد بين دولة أو أكثر للهجوم على دولة معينة وذلك من خلال إبرام معاهدة بين الدول التابعة للحلف العسكري لأغراض صد أي عدوان يقع عليها.

ج) **السياسة الخارجية الأمريكية:** هي العمل على إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي، والقوة التي تلزم تفيد هذا الالتزام، ويتمثل في الضوابط والتوجهات والإجراءات والوسائل والعناصر المتكاملة كرؤية للولايات ا لمتحدة الأمريكية لتحقيق مصالحها العليا في تعاملاتها مع الدول الأخرى.

د) **الأمن الجماعي:** هو عبارة عن سياسة أو معاهدة توقع عليها مجموعة من الدول وتتعهد من خلالها بالحفاظ على الأمن والسلام العالمي حال حدوث اعتداء على دول المعاهدة مجتمعة أو إحداها لصد أي عدوان وردعه.

٤- الإطار الزمني للدراسة:

تبحث الدراسة في سياسة الأحلاف الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى إعداد هذه الدراسة.

أولاً: تحليل أسباب ودوافع إقامة الأحلاف والانضمام إليها:

"إذا أردت أن تنعم بالسلام لابد أن تجهز للحرب"، تاريخياً، افتتح الرئيس الأمريكي جون كيندي بأحد خطاباته خلال حملته الانتخابية عام ١٩٦٠م بهذه الكلمات، ولا شك أن كلمات الرئيس الأمريكي كانت تمثل رؤية أمريكية لما قبله وما بعده من رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأن فلسفة معظم الدول المتدقمة تُبنى وفقاً لآلية الدفاع عن النفس من أجل السلام والأمن.

وتلجأ هذه الدول لتفعيل آالية الدفاع عن النفس لأجل تحقيق السلام والأمن وفقاً لأحد الخيارات الأربعة التالية[١]:

- **الخيار الأول**: بناء القوة الذاتية من خلال زيادة التسليح وتطوير قوتها العسكرية الذاتية.
- **الخيار الثاني**: تشكيل الأحلاف العسكرية بطريقة تبادلية مع بعض الدول.
- **الخيار الثالث**: تحقيق التوازن في القوى وذلك بإحلال مجموعة من الدول محل دول أخرى في التحالفات.
- **الخيار الرابع**: إجراء المفاوضات حول نزع السلاح وتخفيض وتيرة سباق التسلح بين الدول.

وتعكس هذه الخيارات الأربعة أهمية تحليل أهم أسباب ودوافع إقامة الأحلاف والانضمام إليها، وذلك على النحو الآتي:

١- تحليل أسباب إقامة الأحلاف والانضمام إليها:

تلجأ معظم الدول المتقدمة إلى تفضيل أحد الخيارات السابقة لتفعيل آلية الدفاع عن النفس وتحقيق السلام والأمن، ويمثل كلاً من الخيارين الثاني والثالث لتشكيل الأحلاف والحفاظ على التوازن في القوى أهم توجهات السياسة الأمريكية منذ القرن الماضي وحتى وقتنا الحاضر حيث لا تزال الأحلاف الأمريكية في ظل هذين الخيارين بمثابة التوجه المعاصر في السياسة الخارجية الأمريكية.

وهناك ثلاث وجهات نظر تبرز أهم أسباب إقامة الأحلاف العسكرية في السياسة الدولية ضمن إطار النظرية الواقعية في العلاقات الدولية.

وتمثل وجهة النظر الأولى الدور الإيجابي للأحلاف العسكرية التي تلجأ إليها الدول لزيادة ودعم قوتها تحقيق الاستقرار بكافة صوره، حيث إن وجود قطبين في الممارسات الدولية ووجود قوتين في هذا النظام يستوجب تحقيق تكافؤ تقريبي في القوة بينهما، ونادراً ما يحدث هذا التكافؤ نتيجة ضعف وجه توزيع عادل بين هاتين القوتين[٢].

بينما تتمثل وجهة النظر الثانية في إجراء تقييم موضوعي يعكس العلاقة بين تكاليف إنشاء الأحلاف العسكرية وبين الفوائد والمنافع والعوائد المكتسبة من وراء إنشائها، وفي الغالب فإن تكاليف إنشاء

هذه الأحلاف يفوق الفوائد والمنافع والعوائد المكتسبة منها، مما يرهق اقتصاديات الدول الأعضاء في تلك الأحلاف، وبما يستوجب تجنب اللجوء إليها إلا في الحالات الحرجة الضرورية.

وتشير وجهة النظر الثالثة إلى الآثار السلبية للأحلاف العسكرية خاصة على بعدي الأمن والاستقرار، ولذلك يجب على الدول المنظمة لهذه التحالفات أن تتجنب هذا التوجه خاصة، وإن تلك الأحلاف قد تعود إلى اشتغال الحرب حال رفع قوة إحدى هذه الدول ووجود شعور لدى بعض الدول الأخرى بإمكانية تحقيق نصر سريع على الدول المعادية.

هذا، وتعكس وجهات النظر الثلاث السابقة مدى حاجة التحالفات العسكرية بكافة صورها لتحقيق الأمن الجماعي، خاصة وإن هذا الأمن سوف يقلل أو يضعف من احتمالات استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية، فضلاً عن خشية بعض الدول التي تنوي استخدام هذه القوة من هذه التحالفات الدولية المضادة التي قد يترتب عليها خسارة غير متوقعة للدول الأعضاء في التحالف العسكري.

ونظام الأمن الجماعي بهذه الكيفية وحسب وجهة نظر الباحث "محمد نصر مهنا" يقوم على ردع العدوان أياً كانت المصادر التي يأتي منها أو القوى الدولية التي يتحرك في إطارها، وبذلك فإنه لا يستهدف التصدي لمصادر محددة بالذات أو تقييد بعض الأطراف دون البعض الآخر، وإنما يطبق هذه التدابير العقابية ضد أي دولة تلجأ إلى استخدام غير مشروع للقوة في علاقاتها الدولية[٣].

وتتمثل الافتراضات الرئيسية لنظرية الأمن الجماعي في الاعتبارات الأساسية[٤]:

أ) إنه في حال نشوب صراع دولي مسلح فإنه يجب أن يحدث اتفاق دولي على تحديد الطرف المعتدي في هذا الصراع.

ب) إن كل الدول يجمعها هدف واحد هو مقاومة العدوان أياً كان مصدره، أي أن مقاومة العدوان تصبح واجباً محتماً على كل دولة بغض النظر إلى المصالح المادية أو صلات الصداقة التي تربط بين المعتدي وبين أي من هذه الدول.

ج) إن كل دولة تتمتع بنفس القدر من الحرية والمرونة التي تتيح لها المشاركة في التدابير الجماعية التي يجري تنفيذها في مواجهة المعتدي.

د) إن الإمكانات الجماعية للدول التي تشارك في تحمل مسئولية تنفذ تلك التدابير المشتركة لمن الضخامة الذي يجعلها قادرة على ردع العدوان وإحباطه.

هـ) إن إدراك الدولة المعتدية أنها لن تستطيع أن تُقاوم قوة أكبر منها سيجعلها ترتدع عن تنفيذ مغامرات تعلم مقدماً أنها لن تعود عليها إلا بهزيمة محققة.

٢- تحليل دوافع إقامة الأحلاف والانضمام إليها:

لما كانت الأحلاف العسكرية بمثابة وسيلة للدول من أجل تحقيق توازن في القوى خاصة مع عدو محتمل فإنها تمثل نوعاً من الردع ضد أي هجوم محتمل، أي أن الدول بتحالفها مع دول أخرى تزيد من قدرتها على الردع في مواجهة الدول الأخرى المعادية. إن الخيارات المفتوحة أمام الدول في حال تعرضها لأزمة أو احتمال إعتداء من قبل دول أخرى تبدو للوهلة الأولى عديدة إلا أن طبيعة النظام الدولي وطبيعة البيئة الدخلية للدول تجعل هذه الخيارات محدودة جداً وفي هذه الحالة فإن التحالف يشكل الحل الأفضل والخيار الأنسب من الخيارات الأخرى المتمثلة بالإذان لخطر محتوم أو الرضا بشرط الطرف الآخر. فالأحلاف قد تنذر الرف الآخر بأن أي اعتداء يحدث سوف يواجه بقوى كبرى مما يعطي الأحلاف دوراً رادعاً، ولذلك فالأحلاف بهذه الكمية تلعب دوراً مهماً في عملية استقرار النظام الدولي (أثناء "الحرب الباردة" بين المعسكرين حلف وراسو وحلف شمال الأطلسي)، وللتدليل يرى الباحث "انيس كلأود" في كتابه (القوة والعلاقات الدولية)، "إن حدوث أي تأثير للأحلاف الدولية قد يختلف باختلاف النسق كما قد يختلف باختلاف القضايا المسيطرة على العلاقات الدولية، فمن غير المتصور أن يكون تأثير هذه الأحلاف في بنيان القطبية المتعددة مماثلاً لتأثيرها على بنيان القطبية الواحدة[٥]"، خاصة وأن سياسة التحالف بصفة عامة سواء كانت شاملة أم جزئية، يمكن أن تؤثر وبحسب وجهة نظر بحث آخر "زايد عبيد الله مصباح" في السياسة الخارجية للوحدة الدولية، وذلك كما يلي[٦]:

أ) تتسم السياسة الخارجية للوحدة الدولية بسمات وتوجهات معينة مما يفقدها بعض الغموض والإبهام المقيدين أحياناً في اتخاذ مواقف معينة.

ب) يحد الحلف من مرونة الوحدة الدولية في محيطها الدولي.

ج) قد تمنح الوحدة الدولية قوة في سلوكها الدولي في بعض الأحيان.

د) تُسهم الأحلاف في خلق صورة لدى الآخرين عن الوحدة الدولية المنتمية إلى الحلف.

وفي ظل وجهات النظر السابقة، فإن أهم دوافع إنشاء الأحلاف والإنضمام إليها تتوقف على نوعية هذه الأحلاف، حيث يوجد نوعان من الأحلاف من حيث بنيان الحلف، هما الأحلاف ذات البنيان التعددي والأحلاف ذات البنيان التدريجي.

ويقصد بالأحلاف ذات البنيان التعددي تلك الأحلاف التي لا يسود فيها دولة واحدة في عملية اتخاذ القرار في الحلف وإنما تأخذ القرارات بعد مناقشة عامة تتم في أروقة الحلف وخير مثال على ذلك (حلف شمال الأطلسي).

بينما بعض الأحلاف ذات البنيان التدريجي تلك الأحلاف التي تسيطر على عملية اتخاذ القرار بدولة واحدة والتي تفرض آرائها على بقية أعضاء الحلف مثال على ذلك (حلف وارسو).

وعلى ذلك فإن "توازن القوى ليس مرتبطاً بفكرة التحالفات المضادة للسيطرة فحسب فهو مرتبط أيضاً بفكرة أن الدول معتادة على محاولة الحفاظ على أمنها وتعزيز مصالحها من خلال تضافر الجهود فيما بينهما، فإذا تحالفت مجموعة من الدول في محاولة لتعزيز مصالحها المشتركة فإن فرضية توازن القوى تقتضي ضمناً أن دولاً أخرى تراقب هذا التطور وتخشى أن تكون ضحايا محتملة لهذا التحالف، سوف تتحدد وتشكل تحالفاً مضاداً مما يؤدي إلى وجد تحالفان متنافسان يقيمان توازن القوى"(٧).

وعلى هذا النحو "إذا بدأت إحدى الدول زيادة قدرتها العسكرية وأبدت ميولها للهيمنة فإن الميزان يميل لصالحها إلا أن الحلفاء يخافون على أمنهم فيعيدون الاصطفاف فيما بينهم مما يؤدي إلى عودة الميزان مرة أخرى إلى نقطة التعادل"(٨).

ولذلك، فإن الدول العظمى تسعى إلى تنظيم قوتها وسياستها من أجل مواجهة الظروف، وتسعى من أجل تحقي توازن من دول عظمى أخرى أو مجموعة دول، وهذا ما عبر عنه الباحث المشهور "هانس مارغانثو" في كتابه "السياسة بين الأمم" الذي أفصح عن "وجود القانون التلقائي الذي يفيد بأنه في حال زادت إحدى الدول من قدرة قواتها من أجل اتباع سياسة استبدادية على حساب دولة منافسة، فلابد أن تحدث زيادة متناسبة في الدولة الأخرى وفي السياق ذاته إذا كان هناك دولة في حالة خطر من أن تطغى عليها جارتها فإنها ستجد دولاً أخرى مهدد بدورها وتشكل معها تحالفات، ويتبع ذلك أنه بإمكان الدول استخدام قوتها بالاشتراك مع قوة دولة أخرى في محاولة لمقاومة الدول العدوة"(٩)، وفي هذا الصدد، وبرأي روبرت جلبين في كتابه "الحرب والتغيير في السياسة العالمية" أن الدول الكبرى لديها عدة أهداف رئيسية لتحقيق مصالحها فأحد هذه الأهداف وعلى مر التاريخ يركز على الاستيلاء على الأرض لتعزيز مصالح اقتصادية وأمنية وغيرها، بينما يركز الهدف الثاني للدول على زيادة تأثيرها في سلوك الدول الأخرى من خلال التهديد والضغوط وتشكيل التحالفات وخلق مناطق نفوذ مطلقة تحول الدول خلق بيئة سياسية دولية وقواعد للنظام ستساعد على تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والأيديولوجية، وهكذا فالجانب الآخر لعملية التغيير السياسي الدولي تنطوي على جهود الدول (أو المجموعات) الرامية للسيطرة على سلوك الأعضاء الآخرين في النظام الدولي، والهدف الثالث للدول هو السيطرة على الاقتصاد العالمي أو في الأقل التأثير فيه(١٠).

ونظراً لزيادة ظاهرة التحالفات والتكتلات على جميع أشكالها في النظام الدولي المعاصر وزيادة هذه الظاهرة في العلاقات الدولية فقد أولى الباحثون هذه الظاهرة جل اهتمامهم لاسيما فيما يتعلق بآليات عملية التحالف، وقد وضع باحثان سياسيان (جورج ليسكا – وليم ريكر) نظريات حول السلوك التحالفي للدول وتتشابه جهودهما النظرية في عدة جوانب فهما متفقان على أن التحالفات تلتهي بتحقيق الهدف الذي

أقيمت من أجله سواء كانت ضد جهة معنية أو لتحقيق غرض معين، فعند بناء التحالف يهيمن على صانع القرار موضوع الربح والخسارة من التحالف، وبذلك فإن صلابة التحالف تمثل مسألة مرتبطة بالعلاقة بين الضغوط الداخلية والخارجية، واستناداً إلى موازنة الربح والخسارة لكل طرف في التحالف وفي حالة تجاوز الخسائر الأرباح يتخذ القرار بحل التحالف العسكري.

ويرى "ليسكا" أن هناك دافع آخر لوجود الأحلاف العسكرية والتوسع فيها يتمثل في قيام الدول تنظم للتحالفات سواء لتحسين مركزها الدولي أو لضمان الاستقرار أو لضمان أمنها، بالإضافة إلى أن تشكيل تحالف معين يؤدي إلى تشكيل تحالف مقابل"[١١]، وما يؤكد على هذا الاتجاه من وجهة نظر الباحث ما حدث عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بإنشاء حلف الناتو عام ١٩٤٩م، قام الاتحاد السوفيتي بإنشاء حلف وارسوا المضاد عام ١٩٥٥.

وكدافع آخر لوجود التحالفات العسكرية فإن "كارل دويتش" يركز على المنطقة المركزية في إقامة الوحدة الإندماجية في حين يؤكد "ليسكا" أن صلابة التحالف تعتمد على دور القوة المركزية في التحالف، أما "هاس" فإنه يركز على البعد البرغماتي في دفع الدول للتحالف[١٢].

هذا بالإضافة إلى ما كشفه "جيفري ستيرن" حال تدخل الدول في ترتيبات أمنية مشتركة تحالفات (ثنائية أو متعددة الأطراف) والتحالفات المضادة والولاءات لتمكين المشاركين فيها من زيادة قوتهم التفاوضية أو القتالية الإجمالية، ومن جهة أخرى تميل هذه التحالفات لتكون قصيرة الأجل وتصبح التحالفات لا تخلو من المخاطر؛ لأنها قد تصبح خطرة خصوصاً إذا ما أصبح أحد الحلفاء استفزازياً على نحو ينذر بسوء وبالتالي يستفز دولاً كانت محايدة لتصبح معادية"[١٣].

وعلى هذا النحو، فإن "السياسة الدولية يحددها فرع من الممارسات المتباعدة والمتناقضة أحياناً ويجب التمييز بين عنصر الحرب والصراع على القوة بين الدول (الذي يمكن ربطه بالنظام الدولي وبين عنصر التعاون والتعامل المنظم بين الدول وتوازن القوى حسب رأي "بول" ينصب على التوسع العسكري وسباق التسلح وتشكيل الأحلاف والحرب"[١٤].

ويرى الباحث، على ضوء ما سبق، أن هناك عوامل ومبررات عديدة تدفع الدول إما إلى تشكيل أحلاف أو إلى الإنضمام إليها:

أ) فبعض الدول وعلى الخصوص الدول العظمى هدفها من إنشاء الأحلاف هو محاولة السيطرة والهيمنة على النظام الدولي وكبح أي دولة عظمى من السيطرة والهيمنة ومنافستها في الساحة الدولية (أنصع مثال على هذه الحالة هو تشكيل الولايات المتحدة الأمريكية للأحلاف وعلى رأسها حلف شمال الأطلسي ١٩٤٩م لمواجهة الاتحاد السوفيتي ومنع

سيطرته على أوربا، ومن ثم سيطرته على العالم ولهذا السبب ذاته عمد الإتحاد السوفيتي إلى إنشاء حلف وارسو ١٩٥٥) إلى مواجهة التهديد الغربي والأمريكي.

ب) إن بعض الدول وعلى الخصوص الدول التي ليس لها قدرات دفاعية كبيرة تندفع مضطرة إلى الانضمام إلى الأحلاف لحماية أمنها الوطني (إنضمام أيسلندا إلى حلف شمال الأطلسي وهي دولة لا تملك قوات عسكرية)، وفي بعض الأحيان تنضم بعض الدول إلى الأحلاف من أجل تحقيق مكاسب مادية ولدعم اقتصادها مثال على ذلك دخول بعض دول من أوربا الشرقية بعد "الحرب العالمية الثانية" إلى حلف (وارسو) لأن أغلب هذه الدول تعتمد اعتماداً كبيراً على الدعم السوفيتي وعلى الخصوص في مجال الطاقة (كهرباء – نفط).

ج) تدخل بعض الدول مضطرة وعن طريق الضغط للدخول في أحلاف، إن الكثير من الدول في أوربا الشرقية انضمت إلى حلف وارسو ١٩٥٥ تحت ضغط سوفيتي.

د) هناك العديد من الدول ترغب في الانضمام إلى الأحلاف ولكنها لا تستطيع فعل ذلك بسبب معارضة بعض الدول الأعضاء في الحلف لهذا الإنضمام، وهذا يعود إلى أسباب عديدة وعلى الخصوص في تلك الأحلاف التي يؤكد فيها الميثاق على موافقة جميع الدول الأعضاء على قبول عضو جديد (حلف ناتو)، فعلى سبيل المثال، عندما حاولت كل من تركيا واليونان الانضمام إلى حلف ناتو عام ١٩٥٠ عارضت الدنمارك والنرويج إنضمامهما، وكذلك عارضت فرنسا انضمام ألمانيا الاتحادية إلى الحلف خوفاً من انبعاث الخطر الألماني من جديد (بعد ذلك تم قبول كل من اليونان وتركيا في الحلف عام ١٩٥٢) وقبول المانيا الاتحادية عام ١٩٥٥ بعد التوقيع على معاهدة باريس ١٩٥٤). يتعذر على الدول الصغيرة في النظام الثنائي القطب أن تؤثر في توزيع القوة بالانتقال من حلف إلى آخر أو الانسحاب من الحلف، ولذلك؛ لا تكون الدول الصغيرة في موقع يمكنها من ردع الدول المهيمنة بتهديدها بالانسحاب من حلفها (لم يتأثر حلف وارسو من انسحاب البانيا منه عام ١٩٦٨) وحسب "هارنس مارغنثو" إن الدول الصغيرة لم تخسر كل إمكانيات كبح الدول الكبرى فحسب بل خسرت كذلك مجالات حرية المناورة المتاحة لها، فالعديد من الدول أصبحت تدور في فلك إحدى القوتين العظميين لأن تفوقها السياسي والعسكري والاقتصادي قادر على إبقاء تلك الدول في ذلك الفلك حتى ضد إرادتها".

وهذا ما أكده الباحث "ولتز" حيث قال "إن التحالفات تستمر في لعب دور هام في العالم الثنائي القطب فإن دورها حينئذٍ ليس بنيوياً لأن الدول الحليفة للقوتين العظميين إنما هي دول ثانوية .. إن الموارد التي يوفرها هؤلاء الحلفاء مفيدة لكنها ليست من النوع الذي لا يستغني عنه وبذلك تصبح إدارة التحالف مسألة في غاية السهولة"[١٥].

أما بالنسبة إلى قدرة الأحلاف الدولية على الاستمرار ومواجهته الظروف الجديدة والطارئة التي يفترضها مرهونة بتوفير العديد من الشروط والمتطلبات الأساسية[١٦]:

أ) مدى توافق مصالح وأهداف الدول الحليفة في مواجهة التهديدات التي تواجهها.

ب) القدرة على التكييف مع المتغيرات الدولية والداخلية.

ج) التجانس السياسي والأيدولوجي الذي يقر بين الأطراف في الأحلاف.

أما بالنسبة إلى العوامل والظروف التي تدفع إلى إنقضاء التحالفات الدولية منها:

أ) عجز الحلف عن التكيف مع المتغيرات التي تطرأ على أوضاع أطرافه أو على أوضاع البيئة الدولية الخارجية.

ب) عجز الحلف عن التصدي للمشكلات الرئيسية التي تواجهه.

ج) حدوث تحول في أهداف ومصالح الدول الأعضاء.

د) بروز أوضاع أو ظروف جديدة تفقد الدول الأعضاء الرغبة في البقاء في الحلف.

ثانياً: تحليل موقع ودور ومراحل الأحلاف العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية:

١- تحليل موقع الأحلاف العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية:

أدت الحرب العالمية الثانية إلى نتائج كبيرة ومؤثرة على الساحة الدولية، إنتقل العالم فيها من عالم متعدد الأقطاب إلى عالم ثنائي القطبية، وهذا الوضع خلق نوعاً جديداً في العلاقات الدولية وبدأ التنافس الحقيقي في جميع المجالات ما بين القطبين الجديدين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي والدول التي تدور في فلكيهما وظهر إلى الوجود ما سمي "بالحرب الباردة" والتي استمرت فترة طويلة نسبياً والتي أثرت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على العلاقات الدولية في جميع مناطق العالم.

إن السؤال الرئيسي يتبلور في كيفية تصرف الولايات المتحدة الأمريكية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية؟ وما هي الخطوات الأساسية والسياسات والاستراتيجيات التي اتبعتها؟ وهل ستستمر الولايات

المتحدة الأمريكية في ممارسة التوجه الإنعزالي؟ الذي مارسته فترة طويلة من الزمن منذ "مبدأ العزلة" للرئيس الأمريكي جيمس مونرو ١٨٢٣ كما فعلت في نهاية الحرب العالمية الأولى أم تنتهج سياسة خارجية مغاية تتطلبها الظروف الجديدة التي سادت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. فعلى عكس التوقعات انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سياسة نشطة في العلاقات الدولية، وذلك بفعل العديد من العوامل التي تحدد موقع الأحلاف العسكرية في السياسة الخارجية، والتي من أهمها:

أ) خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية وهي المنتصر الأكبر منها لاسيما أنها لم تتعرض للدمار والخسائر البشرية الهائلة التي تعرضت لها الدول المشاركة في الحرب (الولايات المتحدة الأمريكية خسرت في الحرب العالمية الثانية حوالي ١٠٠ ألف جندي، وللمقارنة خسر الاتحاد السوفيتي حوالي ٢٠ مليون إنسان).

ب) احتكار الولايات المتحدة الأمريكية للسلاح الذري (لاسيما وقد أثبتت فعاليته الكبرى عندما استخدمته الولايات المتحدة المريكية ضد المدن اليابانية ١٩٤٥)، إن هذا الاحتكار أعطى الولايات المتحدة الأمريكية الثقة بممارسة سياسة نشطة في العلاقات الدولية، لأن من يمتلك قوة عسكرية ضاغطة كالسلاح الذري باستطاعته أن يضغط في المفاوضات والأمور السياسية، (حسب وجهة نظر "بولدين" أن القوة تدفع الشخص للقيام بأمر لا يقوم به لولاها".

ج) هزيمة دول المحور وعلى رأسها ألمانيا واليابان، وهما عدوان أساسيان للاتحاد السوفيتي شكل فراغاً كبيراً واستطاع استغلاله بمهارة فائقة، مستفيداً من النصر الذي حققته الجيوش الحمراء في أوربا وفي الشرق الأقصى وتحريرها للعديد من الدول الأوربية حتى أن الجيش الأحمر قام بتحرير "فيينا" والحصول على جزر "الكوريل" و"سخالين" في الشرق الأقصى مع بقاء القوات السوفيتية في إيران بعد انتهاء الحرب العالمية لفترة أطول مما كان متفق عليه من قبل الحلفاء بالإضافة إلى أن معاهدات السلام التي عقدت ما بين الدول المنتصرة والدول المهزومة بعد الحرب العالمية الثانية والتي أعطت وضعاً مميزاً للسوفييت في أوربا الشرقية، مما جعل هذه الدول في المستقبل القريب تدور في فلك الاتحاد السوفيتي كل هذا شكل من وجهة النظر الأمريكية والغربية تهديداً لمصالحهما في العالم.

د) انهيار دول كبرى كألمانيا واليابان لخسارتهم لهذه الحرب وهبطت دول لمرتبة أقل كبريطانيا وفرنسا، وصعود دول إلى مصاف الدول العظمى (الولايات المتحدة الأمريكية – الاتحاد السوفيتي) والقوى العظمى "تتطلب قدرات واسعة النطاق تمارس في كل أنحاء النظام في

جميع القطاعات" هذا يعني ضعف الإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية على المستوى العالمي مما يشكل فراغاً يمكن للإتحاد السوفيتي أن يشغله.

هـ) ظهور بعض المدارس الفكرية والسياسية التي تنادي إلى أتباع سياسة نشطة في العلاقات الدولية وزيادة قدراتها العسكرية للحفاظ على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية (المدرسة الواقعية).

٢- تحليل دور الأحلاف العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية:

لقد دفع موقع الأحلاف العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية إلى عدم العودة إلى "سياسة العزلة" بل على عكس ذلك بدأت بالاهتمام بكل القضايا العالمية محاولة التأثير عليها مما يخدم مصالحها بالدرجة الأولى .. حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بإصدار العديد من الوثائق السرية التي تدعو إلى استخدام مبدأ القوة في تعاملها مع القضايا العالمية ومحاولة التأثير عليها والإنفراط بحلها، على سبيل المثال الوثيقة السرية الصادرة عن هيئة أركان الحرب الأمريكية في ٢٧ مارس ١٩٤٦ والتي تتحدث عن الاستراتيجية السياسية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية: "إن حكومتنا .. يجب عليها الضغط لكي تحل المسائل الخلافية بسرعة وبالطرق السلمية وفي الوقت نفسه يجب التحضير الجاد لكي تبدأ بالضربة الأولى إذا ما تطلب الأمر ذلك"[١٧].

وفي هذا الشأن، يرى "ولتز" إن الدولة لا تكون دولة عظمى في نهاية القرن العشرين إلا إذا كان لديها موارد هائلة كي تستطيع أن تحافظ على كل أنواع قدراتها وتمارس هذه القدرات بمستويات استراتيجية وتكتيكية"[١٨].

كما ذكر "ولتز" ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية، حيث خرجت من الحرب العالمية وهي تملك أقوى اقتصاد عالمي وتملك قوة عسكرية هائلة، حيث كانت تملك مختلف الأسلحة الحديثة، ولها نفوذ سياسي كبير في العديد من الدول الأوربية، والدول الأخرى، مما جعلها تتصدر النظام العالمي الجديد، وحسب وجهة نظر الباحث "بوزان"، "إن المعيار الأساسي الذي يجعل أي دولة قوة عظمى على مستوى النظام الدولي هو أن تكون تلك هي نظرة القوى الأخرى إليها"، ويضيف بوزان "أن القوة على مستوى النظام لا تفترض فقط أن أمنها يتوقف على بنية القوة العالمية، بل على قدرتها على التأثير على تلك البنية وينشأ عن ذلك أن الدول الأخرى ستعدها دولة مسيطرة محتملة أو عنصراً هاماً في توازن القوى العالمي"[١٩].

ودعماً لما سبق، فهناك العديد من العناصر في مفهوم "قوة الدولة" إضافة إلى القوة العسكرية كما يراها المنظرون الأمريكيون ومنهم "مورغانثو" الذي حدد قوة الدولة بالموقع الجغرافي والموارد الطبيعية (لاسيما المواد الغذائية والمعادن) والقدرة الصناعية والقدرة العسكرية (مستوى تطور الآلات الحربية، القيادة العسكرية

القديرة وعدد ونوعية القوات المسلحة، وتعداد السكان والصفات القومية والروح المعنوية ونوعية الدبلوماسيين والحكومات) (أي مقدرة الحكومات للحصول على الدعم لسياستها الخارجية من قبل الرأي العام في الدولة)[٢٠]، وحسب وجهة نظر الباحث "ميرشايمر": "القوة الفعلية لأي دولة هي في نهاية المطاف حصيلة قوتها العسكرية وحجمها بالمقارنة مع القوة العسكرية للدول المنافسة"[٢١].

إن القوة العسكرية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت المصدر التقليدي والأساسي لوسائل السياسة الخارجية الأمريكية فلقد عد الساسة الأمريكيون وصانعوا القرار أن الوصول إلى التفوق العسكري يمكنهم من التفوق على الدول الأخرى، وهذا بدوره يمكن للولايات المتحدة الأمريكية من المحافظة على مصالحها في العالم، فقد خصصت الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الفترة وحتى وقتنا الحاضر آلاف المليارات من الدولارات لدعم وتطوير قدرتها العسكرية، ودعم حلفائها، وإنشاء أحلاف عسكرية عديدة في العالم وحتى أنها خاضت العديد من الحروب (كوريا ١٩٥٠ – ١٩٥٣ – وفي فيتنام – وغزت أفغانستان – واحتلت العراق بالإضافة إلى تدخلاتها العديدة المباشرة أو غير المباشرة في شئون الدول الأخرى)، فالسياسة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية كانت تهدف إلى الوقوف في وجه الشيوعية العالمية والقضاء عليها، بل يتعداه إلى أبعد من ذلك وهذا ما أكده الرئيس ترومان (١٩٤٥ –١٩٥٣) في يوم الاستقلال حيث قال "كانت الولايا المتحدة منذ الأيام الأولى للحرب الباردة تضمر رؤية استراتيجية نظراً بعيداً لما وراء ضرورة حماية العالم الحر من العدوان الشيوعي"[٢٢].

ولذلك، "عمدت الولايات المتحدة الأمريكية في طول الفترات التي تلت الحرب العالمية الثانية إلى زيادة قدراتها وترستاناتها النووية باستمرار فعلى سبيل المثال وحسب المعطيات السرية الأمريكية كان مخزون الولايات المتحدة الأمريكية يزيد ثلاثين ألف قنبلة متنوعة في نهاية سبعينات القرن الماضي"[٢٣].

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إبقاء تفوقها واحتكارها للسلاح الذري ومنع أي دولة وعلى الخصوص الإتحاد السوفيتي من امتلاكه وكانت تطمح من خلال امتلاكها للسلاح الذري بأن يكون السلاح الذري هو سلاح ردع للسوفيت الذين يملكون تفوقاً كبيراً في الأسلحة التقليدية وفي تعداد الجنود في القارة الأوربية حيث لا يعقل أن يشن السوفيت حرباً تقليدية ضد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بوجود أسلحة ذرية لدى الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك، عملت الولايات المتحدة الأمريكية منع الخصم المتمثل بالاتحاد السوفيتي من إنتاج السلاح الذري، ولهذا الغرض أصدرت ما سمي "مخطط باروش" لمراقبة الطاقة الذرية في الدول الأخرى ومنعها من استخدامها في المجال العسكري، وأي دولة تناقض هذا تتعرض لضربة ذرية وقائية حسب هذا المخطط، وحسب وجهة نظر الباحث الروسي تروفيمنكو "فإن مخطط باروش هذا هو الإمكانية الوحيدة لمنع وتقويض الاحتكار الأمريكي

للسلاح الذري"[٢٤]، ولهذا الغرض سعت واشنطن إلى تقوية قدراتها العسكرية وخاصة القوات الجوية وخصوصاً القاذفات الأمريكية بعيدة المدى، وكان الهدف من ذلك إرهاب العدو – الإتحاد السوفيتي، فقد عنيت اللجنة الاستخبارية الأمريكية عشرون مدينة سوفيتية لتكون أهدافاً للقصف الذري"[٢٥]، وحسب وجهة نظر "مصنف السليمي" فإن عامل التفوق العسكري في المجال النووي والتكنولوجي أسهم إسهاماً فعالاً في توجيه مجريات الأوضاع الدولية وتحديد معالم القرار السياسي الأمريكي في مجال السياسة الخارجية، وخصوصاً في سياق العلاقات الأمريكية – السوفيتيبة من خلال "الحرب الباردة"... وقد شكل هذا العامل مورداً أساسياً لأصحاب القرار الأمريكي يوظفونه لكسب الجولات الدبلوماسية والنزاعات"[٢٦].

إن سياسة الأحلاف ظهرت كنوع جديد من أشكال السياسة الأمريكية على الساحة الدولية، وكما هو معلوم فإن الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الواقعة ما بين عامي ١٧٧٨ – ١٩٤٩ لم تأخذ على عاتقها أي تعهد كان عسكرياً أو سياسياً في ما يتعلق بعلاقتها مع الدول الواقعة خارج القسم الغربي من العالم، وقد ابتعدت كلياً عن الإنضمام إلى أحلاف عسكرية أو سياسية مع القارة الأوربية (مع العلم أن الولايات المتحدة دخلت الحربين العالميتين الأولى والثانية دون أن تكون مشاركة أو داخلة في أحلاف).

يمثل الإعلان الرسمي للولايات المتحدة الأمريكية توطيد وتطوير التعاون المشترك بينها وبين الدول الحليفة مما يعني خروجها وابتعادها عن إحدى مبادئها الأساسية في السياسة الخارجية ونبذها "لمبدأ العزلة" الذي وضع أسسه المؤسسون الأوائل للولايات المتحدة الأمريكية والتي باتت سياسة تقليدية لها فترة طويلة من الزمن، فقد أوصى جورج واشنطن الرئيس الأول للولايات المتحدة الأمريكية الساسة الأمريكيين أن يتبعوا من بعده المبدأ الهام من وجهة نظره، والذي يكمن جوهره بالابتعاد قدر الإمكان عن التحالفات الدائمة مع أي منطقة من العالم مادام باستطاعتها أن تفعل ذلك"[٢٧].

وفي غضون ذلك تبنت الولايات المتحدة المريكية سياسة الحياد التي أعلنها الرئيس الأمريكي جيمس مونرو (١٨١٧ – ١٨٢٥) والتي عرفت باسمه (مبدأ مونرو) عام ١٨٢٣ والذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تنأى عن الشئون الأوربية، خاصة وأن هذا المبدأ يدور حول النقاط التالية[٢٨]:

أ- عدم جواز أن تصبح القارة الأمريكية (الأمريكيتين) مجالاً لاستعمار أوربي جديد وأن الولايات المتحدة لا تقبل تدخلاً يأتي من الدول الأوربية في شئون الأمريكتين.

أنه في ظل ظروف عالم القطبين يتخذ نشاط الدول المتصارعة على الساحة الدولية اتجاهاً خاصاً، فإذا كان دور وهدف الدول هذه في عالم متعدد الأقطاب يكمن في صراعهم للعب دور الموازن في هذا النظام، أو جعله يصب في مصحلتهم في نهاية المطاف، ففي عالم ثنائي القطبية فإن هذه الدول تحاول إعادة

محاسن وفوائد العالم متعدد الأقطاب، أو محاولة إيجاد توازن فيما بينها، وفي مثل هذه الحالة أو تلك فإن الولايات المتحدة تحاول إيجاد وتشكيل أحلاف واتحادات مع الدول الأخرى.

وفي المخططات النظرية للعلاقات الدولية التي رسمها المنظرون الأمريكيون بعد الحرب العالمية الثانية، فإن الاتحادات والأحلاف التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشائها لم ينظر إليها كاتجاه نحو إعادة إحياء عالم متعدد الأقطاب من جديد بل كان لديهم رغبة في دعم قوة الولايات المتحدة الأمريكية في عالم ثنائي الأقطاب ومحاولة الهيمنة وبناء إمبراطورية أمريكية.

وفي ظل ظروف المواجهة المباشرة ما بين الدول المتناقضة، أكد المنظرون الأمريكيون أمثال "هانس مارغنثو"، و"أورغانسكي"، و"أ.وليسك"، وآخرون على أنه "يوجد لدى كل ن الطرفين المتصاعرين ثلاثة طرق أساسية لدعم قوتهم الذاتية (مواقف القوة لديهم)[٣٣]:

أ) تسريع وتطوير القدرات الذاتية (في الدرجة الأولى العسكرية منها).

ب) زيادة هذه القدرات من خلال المساعدات القادمة من الدول الأخرى.

ج) إضعاف قدرة العدو، نتيجة منع دول ثالثة من الانضمام إليه.

هذا وإذا اختارت الدولة الطريقة الأولى، ففي مثل هذه الحالة وحسب وجهة نظر "هانس مارغنثو"، فإنها سوف تعمد إلى سباق التسلح، أما إذا اختارت الطريقة الثانية والثالثة فإنها سوف تتوجه نحو إيجاد وإنشاء الأحلاف والتكتلات.

كما وبينت الوقائع والأحداث من بعد الحرب العالمية الثانية وحتى أيامنا هذه فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على جميع المستويات الثلاث في آن واحد.

ولذلك، فقد كان هدف المنظرين السياسيين الأمريكيين هو حشد القوى في العالم الغربي في نضالها ضد الشيوعية وضد كل القوى التي تسعى إلى إضعاف الولايات المتحدة المريكية (تحاول الولايات المتحدة الأمريكية إبقاء هذا الحشد في وقتنا هذا لمحاربة الإرهاب والدول المارقة).

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيجاد أحلاف عسكرية هجومية موجهة ضد الشيوعية، وهذا ما عبرت عنه صراحة نظرية "الاحتواء" التي وضع أسسها ومهد لها المنظر السياسي والدبلوماسي والمختص بالشئون السوفيتية المعروف "جورج كينان" وبحكم عمله كدبلوماسي في السفارة الأمريكية في موسكو وعمله أيضاً في مجلس الأمن القومي الأمريكي عمل على إصدار العديد من الوثائق التي كانت الأساس للاستراتيجية العسكرية – السياسية للولايات المتحدة بالعلاقة مع الاتحاد السوفيتي، وكان من أهم هذه الوثائق (البرقية الطويلة) التي بعثها "جورج كينان" من موسكو في ٢٢/٢/ ١٩٤٦، ومن ثم مقالته التي نشرها في مجلة "الشئون الخارجية" في شهر يوليو ١٩٤٧ التي عرفت هذه بمقالة x نظراً لعدم وجود اسم الكاتب

عليها، إضافة إلى وثيقتين صادرتين عن مجلس الأمن القومي الأمريكي SNB20 وSNB20/4 في أغسطس ١٩٤٨.

ولقد عبر جورج كينان في كتاباته أن الحكومة السوفيتية تحاول بقوة توسيع نفوذها في القارة الأوربية، وتعمل على إضعاف السياسة الأمريكية، وفي ذلك يقول: "إن الإستراتيجية السوفيتية كانت في حالة جس نبض دائم، وفي مختلف الاتجاهات للحلقات الضعيفة في مركز الغرب، أو تلك التي كانت تشكل فراغات يمكن النفاذ منها والضغط من خلالها واستخدامها كنطقة انطلاق نحو أحداث مزيد من التغيير الذي يتناسب وأهداف مخططهم البعيد المدى"(٣٤)، وتماشياً مع أفكار "جورج كينان" وسياسة الاحتواء فقد اتجهت السياسة الأمريكية في النصف الثاني من الأربعينيات من القرن العشرين إلى مساعدة الدول الأوربية اقتصادياً، وقد كان "مبدأ ترومان" ملبياً لهذا الطلب عندما قام الرئيس الأمريكي هاري ترومان في عام ١٩٤٧ بمطالبة الكونغرس بمساعدة اليونان وتركيا بمبلغ قدره ٤٠٠ مليون دولار لكي لا تقع في أحضان الشيوعية، ثم جاء بعده مشروع "مارشال" ١٩٤٧ لمساعدة دول غرب أوربية اقتصادياً للحيولة دون انهيارها؛ لأن المستفيد الأكبر من هذا الإنهيار لو حصل هو الاتحاد السوفيتي، وحسب "مارغنثو" أن أوربا تقلصت إلى مجرد وظيفة من وظائف التوازن العالمي الشامل (كما كان هذا التوازن الأوربي للقوي) وأنه بدلاً من الدول القومية المتنافسة ضمن إطار مرجعي عام أصبح هنا نطاقان أخلاقيان وسياسيان يدعيان الشرعية العالمية وقد دخلا في منافسة محمومة من أجل السيطرة على العالم"(٣٥).

ولذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى الأخذ بسياسة الأحلاف إلى توحيد جميع القوى والوسائل وجمع عدد كبير من الدول الموالية حولها قدر الإمكان، مع تقييد وتكبيل مبادرات هذه الدول الفردية، وجعلهم ينشطون ويعملون فقط في ذلك الاتجاه الذي تختاره الولايات المتحدة الأمريكية، فالاستراتيجية الأمريكية تصبو إلى أن يكون حلفاء أمريكا نتيجة ذلك كتلة واحدة في مواجهة المعسكر الاشتراكي على أنها "قوة صادة"، عن ذلك كتب الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية "ريتشارد نيكسون" في مقالة آسيا بعد فيتنام في مجلة الشئون الخارجية: "إن الأحلاف الإقليمية هي كحاجز صد أولي، الذي يبعد الدولة العظمى عن الخطر الحقيقي"(٣٦).

وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سياسة الأحلاف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التكتيكية، حيث أعارت أهمية كبرى للوظائف الداخلية للأحلاف العسكرية – السياسية المشكلة من قبلها وقد كان الهدف من وراء ذلك هو قيام الأطراف المنضمة إلى هذا الحلف أو ذاك بالإجراءات والتدابير اللازمة لحماية نظامها السياسي، وكذلك محاولة فرض ونشر الوصاية الأمريكية على هذه الدول.

كما استطاعت الولايات المتحدة إيجاد قاعدة قانونية لتحقيق التعاضد والتعاون ما بين الدول الغربية، فعلى سبيل المثال، وحسب ما جاء في مقدمة ميثاق الحلف الأطلسي أن من أهم الأهداف للحلف تكمن في توطيد وتقوية الاستقرار الداخلي للدول المنضمة إلى الحلف. ففي الخمسينيات من القرن الماضي، تم التركيز على آلية لتأمين أو ما يسمى "بالاستقرار الداخلي" للدول الأعضاء في حلف الناتو. في عام ١٩٥٣ دخل العمل حيز التنفيذ في نظام القوات المسلحة للدول الأعضاء في الحلف. إن هذه الوثيقة أعطت الحق لقيادة الحلف بنشر قواتها العسكرية على أراضي هذه الدول، وإقامة قواعد عسكرية لها، وأجهزة للقيادة بالإضافة إلى المؤسسات العسكرية الأخرى، والأهم ما في هذه الوثيقة أن بإمكان الحلف إدخال قواته المسلحة إلى أي دولة من دول الحلف وبأعداد غير محدودة. في عام ١٩٦٢م في هيئة أركان الحرب الأمريكية في أوربا تم وضع خطة عرفات باسم (١ – ١٠٠) والتي بموجبها في "الحالات الطارئة" فإن الولايات المتحدة الأمريكية تضمن لنفسها حقوقاً غير مقيدة في الدول الأوربية كنشر واستخدام أية أسلحة على أراضي هذه الدول، والحصول على المعلومات من الاستخبارات الوطنية لهذه الدول، بالإضافة إلى القضاء على أية حركة مناهضة تهدد المصالح الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة حلف شمال الأطلسي"[٣٧].

وقد كشفت إحدى وثائق حلف الشمال الأطلسي عن وجود بعض الحالات الطارئة التي تم فيها التأكيد صراحة على "أنه في حال حدوث أية أحداث داخل دولة من دول الحلف التي قد تؤثر على أداء وعمل ومهمات القوات الأمريكية المسلحة وتهدد أمنها، فيقع على حكومة هذه الدول القيام بالتدابير اللازمة للقضاء على تلك الأحداث المذكورة بقدراتها الذاتية، وإذا كانت هذه التدابير غير فعالة، ففي هذه الحالة إما أن تتطلب هذه الدولة المساعدة، أو في حال أن قيادة القوات الأمريكية ترى أن هذه الحكومة لا تستطيع بقدراتها وبقواتها الخاصة السيطرة على الأحداث، حينها ترى قيادة القوات الأمريكية أن من حقها أن تتخذ الإجراءات التي نراها مناسبة وضرورية، إما بمبادرة خاصة منها أو أن تتفاهم مع حكومة هذا البلد"[٣٨].

ولذلك، فإن تاريخ ما بعد الحرب العالمية الثانية يعكس العديد من الأمثلة حول استخدام آلية الأحلاف هذه لقمع الحركات المعادية للولايات المتحدة المريكية في العالم والقضاء عليها، فهيئة أركان الحرب في منظمة (حلف شمال الأطلسي) أعلنت عن مخطط لإرسال قوات من الحلف إلى شمال إيطاليا إذا ماظهرت علائم تدل على إمكانية ظهور وضع سياسي غير مستقر في هذا البلد.

ففي عام ١٩٦٧م وعند التحضير للانتخابات التشريعية في اليونان، كان الوضع هناك يشير إلى تقدم القوى الديموقراطية والاشتراكية، مما أدى إلى قيام إنقلاب عسكري في اليونان بتخطيط ودعم من حلف شمال الأطلسي لمنع انتصار القوى الديموقراطية والاشتراكية.

وبهذا، استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال ذلك إلى مراقبة النشاطات السياسية والعسكرية لحلفائها السياسيين، فإن آلية هذه الأحلاف كما أراد لها القادة الأمريكيون تسمح لبلدهم كدولة عظمى بفرض إرادتها على الأعضاء الآخرين في الحلف، وتغطي أعمالها تحت ستار "الأمن الجماعي" (الهجوم على الصرب، والتدخل في أفغانستان، وفي مناطق مختلفة من العالم).

وبهذا، فإن الوظائف الأساسية للأحلاف العسكرية والسياسية تصبح ضرورية وهامة للولايات المتحدة الأمريكية فهي التي تحدد الوضع والظروف القانونية التي تحدد علاقات دول الحلف مع الولايات المتحدة الأمريكية.

فالأحلاف تؤكد التزامات ووجبات الدول تجاه بعضها البعض، وكذلك تشترط الظروف والحالات التي بموجبها يكون الاتحاد ساري المفعول، فالأحلاف يتم عقدها حسب وجهة نظر السياسي المشهور "هنري كيسنجر" من أجل التحول من التزامات شكلية إلى التزامات فعلية في التعاون المشترك"[٣٩].

وتولي الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الأحلاف مكانة خاصة في سياستها واستراتيجياتها، والسبب في ذلك يعود إلى حاجتها الماسة لنشر قواتها المسلحة خارج حدودها، وإنشاء قواعد عسكرية لنشر أسلحتها النووية الهجومية، فمن المعلوم أنه في السنوات الأولى التي تلت الحرب العالمية الثانية لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية تملك صواريخ عابرة للقارات (بالستية)، والتي باستطاعتها حمل رؤوس نووية أو قاذفات استراتيجية تمكنها من الوصول إلى أقاصي الاتحاد السوفيتي، ولذلك، عمدت الولايات المتحدة الأمريكية كما اعترف الاستراتيجيون الأمريكيون صراحة إلى ضرورة إيجاد حلفاء عديدين متواجدين على حدود الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى، حيث تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية إقامة شبكات وقواعد جوية وبحرية وبرية على أراضي الدولة الحليفة، ولذلك، تولي الولايات المتحدة الأمريكية أهمية قصوى للقواعد العسكرية لتنفيذ السياسات الأمريكية على أرض الواقع وعلى الخصوص في حربها على ما تسميه الإرهاب (القواعد الأمريكية في الخليج العربي، وفي دول جمهوريات آسيا الوسطى وفي المحيط الهادي).

وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية قواعدها المتواجدة في آسيا الوسطى للهجوم على أفغانستان (٢٠٠١) واستخدمت قواعدها في الخليج لاستخدامها في غزوها للعراق (٢٠٠٣).

ولعل توجه سياسة الأحلاف الأمريكية نحو ضم العديد من الدول المستقلة حديثاً بعد الحرب العالمية الثانية إليها لتستخدم أراضيها ومقدراتها وثرواتها بالإضافة إلى قواتها المسلحة لدعم القوات المسلحة الأمريكية ويكون لهذه الأنظمة دوراً في القضاء على جميع الحركات الثورية سواءً كانت على أراضيها أو على أراضي الدول المجاورة، وكي تكون هذه الدول في نهاية المطاف "دولاً مانعة" لمنع انتشار ما سمي الخطر

الشيوعي في فترة "الحرب الباردة" ودولاً مساندة للولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب في وقتنا الحاضر.

وتعكس أسس سياسة الأحلاف الأمريكية التي وضعت من قبل الكونجرس الأمريكي والتي تم الموافقة عليها في ٦/١١/ ١٩٤٨ قرار رقم / ٢٣٩ / (قرار فاندربرغ) وهذا القرار يسمح للحكومة الأمريكية أن تعقد زمن السلم أحلافاً في خارج القارة الأمريكية فقد كان هذا القرار من وجهة نظر الباحث "دروزيل" ثورة حقيقية في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية[٤٠] وقبل هذا التاريخ بيومين تم إصدار قراراً مشابهاً في محتواه للقرار / ٢٣٩ / من قبل لجنة الشئون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، وهذان القراران هما اللذان أعطيا الحق القانوني لاشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في الأحلاف العسكرية – السياسية التي لها علاقة مباشرة في الدفاع عن الأمن القومي الأمريكي والمصالح الأمريكية في العالم.

وقد أخذت سياسية الأحلاف على أرض الواقع بعد الحرب العالمية الثانية منحنى رسمي ففي ١٩٦٩/٦/٢٥، حيث اتخذ الكونغرس الأمريكي قراراً خاصاً، حاول من خلاله إعطاء تفسيراً دقيقاً لمفهوم "التزامات الولايات المتحدة الأمريكية من جراء إنشاء وإقامة أحلاف سياسية – عسكرية وتحديد الأشكال الأساسية، التي تصبح فيها هذه الالتزامات مشروعة قانونياً. حيث أكد القرار على أن "الالتزامات الوطنية" للولايات المتحدة الأمريكية في مجالات"التعاون الأمني المشترك" تستدعي استخدام القوات المسلحة الأمريكية على أراضي الدول الأخرى، أو الوعد بمساعدة دولة أجنبية، حكومة أو شعب عن طريق المساعدات الاقتصادية الأمريكية إما فوراً، أو في حال ظهور حالات معينة"[٤١]، وأصبحت تلك الالتزامات سارية المفعول بعد التصديق عليها من قبل السلطة التشريعية والتنفيذية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتستخدم الولايات المتحدة الأمريكية مثل هذه الصور لتثبت الالتزامات التحالفية المشتركة، عن طريق إصدار بيانات مشتركة أو رسائل متبادلة ما بين القادة الأمريكيين وقادة الدول الحليفة، وكان هناك العديد من الحالات التي يقوم بها الرئيس الأمريكي من ذات نفسه بالإعلان عن "مبدأ" أو تصريحات، وحتى الكونغرس كان يتخذ بعض القرارات المتعلقة بعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول الحليفة الأخرى، دون أن يكون هناك أي اتفاق مسبق مع هذه الدول، وبناءً على ذلك، تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بنشر قواتها المسلحة للحفاظ على الأمن القومي الأمريكي، وخير مثال على ذلك "مبدأ كارتر" الصادر في ٢٣/ ١/ ١٩٨٠ والذي أعلنت فيه منطقة الخليج العربي منطقة "مصالح حيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وأعطى هذا المبدأ الحق للحكومة الأمريكية" باستخدام كل الوسائل الضرورية، بما فيها القوة العسكرية في حال ما محاولة قوة ما من الخارج بفرض سيطرتها على هذه المنطقة"[٤٢].

وفي هذا الشأن يؤكد المختص بسياسة الأحلاف "باول" أنه لا توجد في الولايات المتحدة الأمريكية وجهات نظر متطابقة بالنسبة لموضوع ومفهوم الالتزامات العسكرية الأمريكية خارج الحدود. فهناك على سبيل المثال وجهة نظر واسعة الانتشار تقول أن تواجد القوات المسلحة الأمريكية، والمستشارين العسكريين الأمريكيين، وقواعد عسكرية على أراضي الدول الأخرى هذا كله يعد بحد ذاته "التزامات أمريكية". كما توجد وجهة أخرى مفادها أن الالتزامات الحليفة المتنوعة التي قد تؤدي بدورها إلى التزامات اقتصادية تقنية ومساعدات أخرى تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية في إطار البرامج المتنوعة للمساعدات "معونات التطوير"(٤٣).

وقد أصبح الدول الأوربية الغربية دوراً هاماً وبطريقة غير مباشرة في توجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو تشكيل أحلاف عسكرية وسياسية واقتصادية؛ لأن هذه الدول بسبب فقدانها لجزء كبير من قدراتها العسكرية والاقتصادية نتيجة للحرب العالمية الثانية، مع ظهور الخطر الشيوعي على حدودها، أخذت هذه الدول بالمطالبة بعقد تحالف للدول الليبرالية الغربية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد قام رئيس وزراء بريطانيا الأسبق "ونستون تشرشل" بإلقاء خطاب في جامعة وست منستر في فولتن في مدينة ميسوري الأمريكية عام ١٩٤٦ "أكد فيه" ما كان يريده القادة السوفييت هو توسيع قوتهم بشكل غير محدود ونشر عقائدهم، وكانوا لهذه الغاية يوجهون وينسقون أنشطة الطابور الخامس الملتزم والأحزاب الشيوعية في عدد كبير من الدول الأوربية بعيداً عن الحدود الروسية، وفي أنحاء العالم، وإن الإتحاد السوفيتي نتيجة للاتفاقات التي أرسيت خلال الحرب العالمية الثانية، تمكن من تحقيق مكانة قوية جداً في أوربا مع نهاية الحرب، أن جل ما كان يريده "تشرشل" في المستقبل القريب كان حلفاً عسكرياً بريطانياً أمريكياً والتزاماً واضحاً بتواجد عسكري أمريكي يرضي أوربا إلى أن تتعافى الدول الأوربية الاقتصادية وعسكرياً وتصبح قادرة على الدفاع عن نفسها"(٤٤).

هذا إلى جانب حل الإشكاليات القانونية ووضع التدابير الأولية التي تسبق التشكيل الفعلي للأحلاف العسكرية – السياسية تم الإعلان في الولايات المتحدة الأمريكية في ١٩٤٧/٣/١٢ عن مبدأ "ترومان" والذي أصبح يعد البيان السياسي الأول للتوسع الأمريكي في العالم ومنذ ذلك الوقت أخذت أمريكا على عاتقها الدفاع عن المعسكر الغربي والحفاظ عليه وقد أضيف إلى هذا المبدأ في ٢٠/ ١٩٤٩/١ "برنامج ترومان" الذي يهدف بشكل مباشر إلى توطيد وتوسيع الأحلاف تحت أمرة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أكدت "النقطة الرابعة" من هذا البرنامج على توسيع نشاط "مبدأ ترومان" باستمرار ليشمل توقيع اتفاقيات تحالفية في أوربا ومع دول العالم الثالث.

إن القاعدة الاقتصادية للأحلاف العسكرية السياسية الأوربية وشمال أمريكا أسسها مشروع "مارشال" للمساعدات ٥/ ٦/ ١٩٤٧ والذي دخل حيز التنفيذ في ٣/ ٤/ ١٩٤٨ والذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تهدف من خلاله وبمشاركة جدية وفعلية منها إلى إعادة إعمار الاقتصاد الأوربي، وفي عام ١٩٥١ تم استبدال مشروع "مارشال" بقانون "التعاون المشترك للحفاظ على الأمن".

أما فيما يتعلق باليابان، فقد قدمت أمريكا لهذا البلد مساعدات شبيهة بتلك التي قدمت من خلال مشروع "مارشال" (مشروع خاص للمساعدة الاقتصادية لليابان).

٣- تحليل مراحل تطور سياسة الأحلاف الأمريكية:

يمكن تقسيم تطور سياسة الأحلاف الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية إلى ثلاث مراحل كما يلي: المرحلة الأولى؛ التي بدأت من عام ١٩٤٥ وحتى ١٩٦٠م، والمرحلة الثانية؛ كانت مرتبطة بوصول الحزب الديموقراطي الأمريكي إلى الحكم بقيادة "جون كينيدي"، أما المرحلة المعاصرة لسياسة الأحلاف الأمريكية بدأت منذ مجيء الرئيس "نيكسون" ١٩٦٩م إلى سدة الحكم، وحاول من جاء من بعده من رؤساء متابعة وتقويم نظام الأحلاف العسكرية – السياسية، والمرحلة الثالثة تبدأ منذ انتهاء "الحرب الباردة" وحتى وقتنا الحاضر، والمرحلة الثالثة والتي بدأت منذ انتهاء الحرب الباردة وحتى وقتنا الحاضر والتي سوف تعكسها الفقرة ثالثاً من هذا البحث، وفما يلي توضيح لطبيعة هذه المراحل الثلاث.

في المرحلة الأولى لسياسة الأحلاف الأمريكية، تم وضع حجر الأساس للتحالفات الثنائية والمتعددة للأطراف مع الدول الأخرى، وأكثرية هذه التحالفات لا تزال سارية المفعول حتى أيامنا هذه، ففي هذه المرحلة تم وضع الهياكل الأساسية والأجهزة الداخلية لها وتشكيل آلية عسكرية، وإيجاد مخططات للنشاطات المشتركة، وتم إيجاد آلية للتنسيق الاستراتيجي بين دول هذه الأحلاف.

إن إنجاز المخططات التحالفية للولايات المتحدة قد بدأ في القسم الغربي من العالم فالنظام العسكري – السياسي التحالفي الذي أوجد في هذه المنطقة في هذه المرحلة كان يضم العناصر التالية:

أ) مجلس الدفاع الأمريكية – الجهاز الأساسي للتشاور العسكري.

ب) معاهدة التعاون المشترك للدول الأمريكية (معاهدة ريو – دو جينيرو) الموقع ٢/ ٩/ ١٩٤٧ والذي يُعد من حيث الجوهر حلف يضم ٢١ دولة من دول أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة الأمريكية.

ج) منظمة دول أمريكا – والتي تأسست في ٣٠/ ٤/ ١٩٤٨ والتي تضم الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من دول أمريكا اللاتينية.

د) ما بين عامي (١٩٥١ – ١٩٥٥) عقدت الولايات المتحدة حوالي ١٣ معاهدة ثنائية إضافية مع دول منطقة أمريكا اللاتينية، حول التعاون العسكري، والمساعدات العسكرية والقواعد العسكرية.

هـ) منظمة دول أمريكا الوسطى التي تأسست في ١٤/ ١٠/ ١٩٥١ والتي تعتبر منطقة سياسية – عسكرية في أمريكا الوسطى والتي تقع تحت السيطرة المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية.

وفي القارة الأوربية، فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم إنشاء الاتحاد الغربي والذي يضم (بريطانيا – فرنسا – بلجيكا – هولندا والكسمبورغ) والتي عقدت فيما بينها معاهدة بروكسل ١٩٤٨/٣/١٧ وهي معاهدة للتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والأمن الجماعي، وهذه المعاهدة هي التي كانت أساساً لإنشاء منظمة حلف شمال الأطلسي ففي نفس الشهر الذي تم فيه توقيع معاهدة "بروكسل" انسحب الاتحاد السوفيتي من مجلس "الدول الأربع المسيطرة على ألمانيا" بسبب الخلاف مع الدول الغربية حول المستقبل الاقتصادي والسياسي لألمانيا، مما أدى إلى ظهور "أزمة برلين عام ١٩٤٨" وقد كانت هذه الأزمة سبباً، بالإضافة إلى وجود بوادر انتصار الثورة الشيوعية في الصين ١٩٤٩ التي تعطي دعماً كبيراً للشيوعية العالمية جعل المسئولون في كل من واشنطن ولندن يناقشون الوسائل التي يمكن بها لتلك الدول الأوربية والولايات المتحدة أن تتضامن في حال نشوء أي خلاف أو صراع مع الاتحاد السوفيتي وكان هذا كله تمهيداً لنشوء منظمة حلف شمال الأطلسي التي أنشئت على أساس اتفاقية بروكسل في ٤/ ٤/ ١٩٤٩ بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

هذا الحلف الذي يضم في عضويته عند التأسيس ١٢ دولة عشر دول أوربية بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وهذا الحلف يعد من أكبر الأحلاف العسكرية في التاريخ والذي أصبح يضم في وقتنا الحاضر تسع وعشرون دولة ولا يزال يسعى هذا الحلف إلى التوسع وضم دولاً جديدة إليه، ويعد هذا الحلف داعماً حقيقياً للسياسة الخارجية الأمريكية، والذي يزال له نفوذاً ليس فقط في القارة الأوربية بل يتعداه إلى كافة مناطق العالم، وكان من أهم أهداف الحلف العمل على توثيق العلاقات الدولية السلمية والودية، والعمل على استقرار ورفاهية دول الحلف، والعمل على تحقيق التعاون فيما بين الأعضاء، بالإضافة إلى توحيد الجهود للدفاع المشترك والمحافظة على السلم والأمن الدوليين، والعمل على مقاومة أي هجوم

مسلح بشكل فردي أو جماعي وبكل وسيلة ممكنة من وسائل الاستعداد الخاص والتعاون المشترك. هنا لابد من التنويه إلى أن نواب الكونغرس وأشدهم دعوة للعزلة أبدوا تأييدهم لمقترحات إنشاء "منظمة حلف شمال الأطلسي" بعضوية أمريكية كاملة هدفها الاستراتيجي الرئيسي تقديم مساعدات أمريكية إلى الدول الأوربية في حال حدوث اعتداء روسي"[٤٥].

وحسب وجهة نظر الرئيس الأمريكي الأسبق "ريتشارد نيكسون" "فإن القضية العسكرية الرئيسية التي شغلت بالنا بعد الحرب العالمية الثانية هي الدفاع عن اليابان، التي كنا قد نزعنا سلاحها، وأوربة الغربية التي أصبحت معرضة بشكل كبير للخطر السوفيتي الذي يتفوق عليها تفوقاً كبيراً في مجال الأسلحة والقوات التقليدية، فقد قمنا في أوربا بتشكيل حلف (ناتو) دول شمال الأطلسي الذي سد الطريق في وجه التقدم السوفيتي نحو الغرب"[٤٦].

ومباشرة وفي ٥/ ٤/ ١٩٤٩، غداة توقيع الميثاق (الأطلسي) طلبت الدول الخمسة الموقعة على ميثاق بروكسل من الولايات المتحدة الأمريكية منحها عوناً عسكرياً سريعاً، وفي ٦/ ٤/ ١٩٤٩ أجابت حكومة الولايات المتحدة بصورة مرضية على العون العسكري، فقد دعم الديموقراطيون والجمهوريون برنامج المساعدة العسكرية وكانت المساعدة المتوقعة لعام واحدج ١٣١٤ مليون دولار موزعة على البلدان التالية[٤٧]:

أ) البلاد الأمريكية الموقعة على ميثاق ريو – دو – جانيرو، وفي كندا بشكل قروض.

ب) اليونان وتركيا بموجب مبدأ ترومان في ٣/ ١٩٤٧.

ج) بعض الدول المهددة إيران، كوريا، الفلبين.

د) الدول الأوربية الموقعة على الميثاق والتي سيكون نصيبها مليار دولار.

ويرى الباحث في ضوء ما سبق أن المصلحة العليا للولايات المتحدة الأمريكية يتطلب إنشاء مجموعة من الأحلاف الأخرى شبيهة بتلك التي أنشأتها في أمريكا اللاتينية وفي أوربا الغربية، والحقيقة فشلت

الولايات المتحدة الأمريكية في جر دول عديدة في آسيا وأفريقيا للدخول في أحلاف أمريكية، والسبب في ذلك يعود أن ميثاق (حلف شمال الأطلسي) لا يسمح بالانضمام إليه سوى الدول الأوربية مما دفعها إلى تغيير تكتيكها فتوجهت إلى عقد اتفاقيات واتحادات وأحلاف ثنائية مثل الاتفاقية التي عقدت مع الفلبين في ٣٠/ ٨/ ١٩٥١ ومع اليابان ٨/ ٩/ ١٩٥١ ومع كوريا الجنوبية في ١/ ١٠/ ١٩٥٣ ومع تايوان ٥/ ٣/ ١٩٥٩ ومع ليبريا في ٨/ ٧/ ١٩٥٩، هنا لابد من الإشارة إلى أن للولايات المتحدة علاقات تحالفية مع "إسرائيل" ومع العديد من الدول العربية، وجنوب أفريقيا ومع ذلك لم تتخلى الولايات المتحدة عن فكرة إقامة حلف سياسي – عسكري كبير في آسيا فقد عملت وبنشاط كبير على إيجاد حلفاء مؤيدين لها في هذه القارة في إطار حلف عسكري جماعي في آسيا، وفي البداية ظهر الحلف الثلاثي ما بين الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا ونيوزيلندا في ٩/ ١٩٥١، وحسب ما تضمنه هذا الحلف فإن هدفه هو "التطوير الواسع للنظام الأمني في المحيط الهادي".

وفي هذا السياق فقد عقد حلف "سياتو" عام ١٩٥٤ "معاهدة للدفاع الجماعي لجنوب شرق آسيبا" وأعضاء هذا الحلف هم (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والباكستان وتايلاند والفلبين ونيوزيلاندا)، ومن جهة أخرى فقد بدأ العمل في غرب آسيا، فقد استطاعت الدبلوماسية الأمريكية إيجاد حلف عسكري عراقي – تركي عرف بحلف بغداد ١٩٥٥م، وفي أبريل ١٩٥٥ انضمت إليه رسمياً وحذت حذوها باكستان وإيران في سبتمبر – أو أكتوبر من نفس العام. هنا لابد من الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت ضم "إسرائيل" إلى أي حلف في المنطقة العربية خوفاً من الرفض العربي لهذه الخطورة. إن المحاولات الأمريكية لتشكيل منظومة من الأحلاف أدت في نهاية المطاف إلى ظهور اتجاه لتوسيع الأحلاف التي تم إنشاؤها وزيادة عدد الدول فيها، بالإضافة إلى دعم هذه الأحلاف من خلال عقد اتفاقيات ومعاهدات جديدة بين الفينة والأخرى تهدف إلى تعزيز الترابط وتطوير العلاقات ما بين دول الأحلاف، والسبب الرئيسي لهذا التنسيق والتعاون يكمن في وجود مصلحة مشتركة ما بين دول حلف الناتو، والأحلاف الأخرى الصديقة في المناطق الأخرى من العالم.

وقد أكد مجلس الناتو في ١٢/ ١٩٥٢ على أن "نشاط الأمم الحرة في جنوب شرق آسيا منسجماً ومتوافقاً مع أهداف وفعاليات مجموعة الناتو" وأنه يجب أن يكون ما بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا

من جهة وما بين استراليا ونيوزيلندا ومن جهة أخرى إيجاد تشاور متبادل ما بين الأحلاف الأوربية والآسيوية حول المصالح المشتركة وكانت هذه هي الخطورة الأولى على طريق اتحاد هاتين المجموعتين في نظام تحالفي واحد.

وعلى الرغم من أشكال التعاون غير العسكري مع الدول الأخرى فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتخلى ولو بقدر بسيط عن ارتباطاتها العسكرية مع حلفائها، بل على العكس من ذلك فقد عملت على تقوية وتوسيع هذه الارتباطات، وبضغط منها فقد عمل حلفاؤها على زيادة الميزانية الحربية لبلادهم (ناتو، سياتو، دول أمريكا اللاتينية ودول أخرى)، كما عملوا على جعل نظام الأحلاف أكثر كمالاً وتطوراً، فعلى سبيل المثال وتحت ضغط أمريكي تم إنشاء مجلس دفاع دول أمريكا الوسطى في ٢/٧/ ١٩٦٥ والذي يضم وزراء الحرب والأمن الداخلي فيها.

وفي عام ١٩٦٦م وتحت الضغط الأمريكي، فقد تم التوقيع على اتفاقية تعاون ما بين مجلس دفاع دول أمريكا الوسطى ومع منظمة دول أمريكا اللاتينية، حيث أعطى مجلس الدفاع هذا أهميةكبرى "لمخطط الدفاع العسكري عن القارة الأمريكية من النشاط التخريبي الداخلي" والذي يتوافق مع "استراتيجية الرد المرن" الأمريكية حيث تعمل على تحضير القوات المسلحة لدول القارة الأمريكية بأمر من الولايات المتحدة الأمريكية للوقوف في وجه النشاط التخريبي الذي قد يظهر في هذه القارة.

وقد استطاعت أمريكا تحقيق هدفها في ضم جميع حلفاؤها في هذه المنطقة في حلف واحد، ففي ١٩٦٦ تشكل مجلس آسيا والمحيط الهادي والذي ضم كل من اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، الفلبين، تايلاندا، ماليزيا، جنوب فيتنام، استراليا ونيوزيلندا (للتذكير أن خمسة أعضاء هذا الحلف كانت قد وجهت قواتها المسلحة لمساعدة العدوان الأمريكي على فيتنام).

وفي المرحلة الثانية من سياسة الأحلاف الأمريكية، نلاحظ فيها ضعف وتراجع فاعلية هذه الأحلاف والسبب في ذلك يعود إلى الخسائر الكبيرة التي منيت بها الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام، بالإضافة إلى تدخلها في جمهورية الدومنيكان ١٩٦٥، وإلى دعم أمريكا اللامتناهي والمنحاز "لإسرائيل" ضد الدول العربية، ومحاولة ملء الفراغ في منطقة شرق قناة السويس بعد تقليص وانتهاء الوجود العسكري

البريطاني والفرنسي في هذه المنطقة، هذا بالإضافة إلى دعم الأنظمة الرجعية في أفريقيا وآسيا وفي أمريكا اللاتينية، إن كل هذا في مجموعة أدى في نهاية المطاف إلى إضعاف وإجهاد القوات الأمريكية، ولم يتسنى لحلفاء الولايات المتحدة أن يقدموا الدعم اللازم لها هذا بالإضافة إلى التناقض ما بين أعضاء المنظومة الغربية، وطموح كل منهم لاستخدام الأحلاف والاتحادات من أجل مصالحهم الذاتية.

وكنتيجة للإجراءات التي قام بها الرئيس "ريتشارد نيكسون" وتحت ضغط الظروف الموضوعية آنذاك (حرب فيتنام وتطوراتها) ظهر للعيان "مبدأ نيكسون" سنة ١٩٦٩ الذي وضع أساساً جديداً للعلاقات ما بين أمريكا وحلفائها فبرنامج الإجراءات التي تريد الولايات المتحدة اتخاذها في إطار الشراكة وتهدف إلى المحافظة على دور الولايات المتحدة الأمريكية الريادي في العالم على أسس أكثر واقعية، فالدول ذات الإمكانيات الجيدة هي التي تستطيع تنفيذ المصالح الوطنية، والجديد في "مبدأ نيكسون" يكمن في "أن الولايات المتحدة ستعمل على تطوير جميع المخططات والبرامج وستطبق وتنفذ جميع القرارات، وستأخذ على عاتقها وبشكل تام الدفاع عن الدول الحرة في العالم، وسوف تساعد هذه الدول عندما يكون هناك ضرورة ملحة، وعندما يكون هذا من ضرورات المصلحة الوطنية الأمريكية، فالالتزامات تحددها المصلحة الوطنية وليس العكس[٤٨]، بدليل أن "الولايات المتحدة الأمريكية من خلال "مبدأ نيكسون" بدأت تسعى من خلال الأحلاف إلى تقوية ارتباطاتها الاقتصادية العالمية حيث بدأت ترفع شعار (أفضل العلاقات الاقتصادية للتعاون)، فقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن التعاون الاقتصادي الإقليمي سيؤدي في نهاية المطاف إلى تقوية أواصر الروابط العسكرية والسياسية مع الحلفاء، فقد حاولت أمريكا التأثير على الاقتصاد العالمي ليس فقط عن طريق المنظمات والأحلاف الإقليمية، بل تعدت ذلك التأثير عن طريق المؤسسات المالية العالمية مثل (صندوق الندق الدولي، البنك الدولي للإعمار والبناء والتطوير، والبنك الآسيوي للتطوير .. إلخ).

وفي أوائل عام ١٩٧٠ "كان للولايات المتحدة ما يزيد على مليون جندي في ٣٠ دولة، وكانت عضوة في أربعة أحلاف دفاعية إقليمية ومشاركاً نشطاً في حلف خامس، وعقدت معاهدة دفاعية مشتركة مع ٤٢ دولة، وكانت عضواً في ٥٣ منظمة دولية، وكانت تُقدم الدعم العسكري والاقتصادي لما يقرب من مائة دولة على وجه الأرض".

وفي بداية الثمانينيات من القرن الماضي، حاولت الولايات المتحدة وبشكل خاص بعد مجيء إدارة الرئيس ريغان إلى الحكم أن تزيد من نشاطات الأحلاف العسكرية وبوتيرة عالية، وبشتى الوسائل ودفع الحلفاء لزيادة قدراتها العسكرية للدفاع عن الغرب، وإعادة إحياء الأحلاف العسكرية والسياسية التي حلت، وكما عملت إدارة الرئيس "ريغان" بعد ذلك إلى تنسيق النشاطات غير رسمية للقوى الكبيرة المناهضة للسوفييت في جميع أنحاء العالم، وكان الهدف من ذلك هو إضعاف السوفييت والضغط عليهم من كل الجهات.

وتعكس كل ما سبق أهمية الأحلاف في السياسة الخارجية الأمريكية، والاعتماد عليها في جميع مراحل "الحرب الباردة" والتي لا تزال تعتمد على هذه الشبكة الكبيرة من الأحلاف لتحقيق مصالحها الحيوية في عالم ما بعد "الحرب الباردة".

ثالثاً: غاية وهدف الولايات المتحدة الأمريكية من التوسع في حلف شمال الأطلسي والتوجه المستقبلي لمهامه:

لقد لعب حلف الأطلسي "ناتو" دوراً هاماً وأساسياً في أمن القارة الأوربية خلال "الحرب الباردة" حيث سعى هذا الحلف لمواجهة أي تهديد محتمل من قبل الاتحاد السوفيتي. في ظل مجموعة من السياسات والمؤسسات لدعم تحقيق هذا الهدف، لقد حقق هذا نجاحاً كبيراً جعل بعض المفكرين والعاملين في مجال الدراسات الاستراتيجية يعتقدون بأنه من أنجح الأحلاف في التاريخ الدولي المعاصر خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء "الحرب الباردة". وفي عام ١٩٩١ عقد حلف شمال الأطلسي قمة روما والتي تم من خلالها تبني الفهم الاستراتيجي الجديد وتحديد مهام جديدة لرؤية تتمثل أبعادها في[٤٩]:

١- تطوير المؤسسات الديموقراطية في أوربا، والعمل على حل الأزمات بالطرق السلمية وتحقيق الأمن والاستقرار في القارة.

٢- العمل على إيجاد تحالف فوق حدود الأطلسي في حال إذا ما تعرض أحد أعضاء هذا الحلف لأي خطر محتمل.

٣- القيام بوظيفة الدفاع والردع في مواجهة أي هجوم على أي عضو من دول حلف شمال الأطلسي، من خلال عملية دفاع مشتركة.

٤- المحافظة على التوازن الاستراتيجي في أوربا.

٥- ورغم هذا التوجه وبحسب "وجهة نظر أندروباسفيش" وبفضل الناتو ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تمثل القوة المسيطرة في أوربا بدءاً من عام ٢٠٠١م لحين أن أصبحت "الحرب الباردة" السبب الظاهري للحلف جزءًا من التاريخ"(٥٠).

ولعل الظروف والتطورات والمبررات التي كانت سبباً في إنشاء الحلف قد انتهت وغابت مع غياب الاتحاد السوفيتي وانتهاء "الحرب الباردة" وظهرت ظروف جديدة برزت معها أسئلة عديدة حول طبيعة ومستقبل الحلف ودوره في العلاقات الدولية، الأمر الذي جعل وزير الخارجية الولايات المتحدة الأسبق "هنري كيسنجر" يتساءل (هل أن خروج أمريكا منتصرة من "الحرب الباردة" سيجعلها تنحصرف نحو السيطرة؟)(٥١).

والمتتبع لتاريخ العلاقة بين طرفي المحيط الأطلسي يجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد شاركت في حربين عالميتين في القارة الأوربية، والتي من خلالها كما أوضح المفكرون الاستراتيجيون الأمريكيون منذ أوائل القرن العشرين تم تبني الاستراتيجية الأمريكية الأمنية في ظل قاعدة أساسية وتعكس أمن القارة الأوربية كجزء لا يتجزأ من أمن الولايات المتحدة الأمريكية وطبقاً للعمل المشترك بين طرفي المحيط، وعلى الرغم من ذلك فإن توقعات الكثير من المراقبين توحي بأن (حلف شمال الأطلسي) قد انتهى دوره أو تقلص، غير أن الحلف قد أعاد بناء نفسه وتأقلم مع الظروف الدولية والإقليمية الجديدة، بدليل أن الذكرى الخمسين لتأسيس الحلف عام ١٩٩٩ تكللت بانضمام ثلاث دول جديدة إلى الحلف وهي بولندا وجمهورية التشيك وهنغاريا، وفي هذا إشارة قوية إلى أن حلف الناتو أصبح ولا يزال يمثل الركن الأساسي في السياسة الدفاعية والأمنية للأوربيين والأمريكيين.

وفي هذا الصدد، قرر الخبراء الاستراتيجيون عزم الولايات المتحدة المريكية بإحياء وتوسيع حلف شمال الأطلسي ووضع النزاعات الإقليمية في المكان الأكثر حرارة وتوتراً. مما يعني وبالدرجة الأولى العودة إلى

إطلاق سباق متجدد للحرب الباردة، ولذلك، يرى بعض الخبراء في مجال السياسة الدولية أن عملية توسيع حلف شمال الأطلسي باتجاه شرق أوربا قد جاءت بأبعاد سياسية وجيو إستراتيجية متعددة[٣٥].

هذا لا يعني أن حلف شمال الأطلسي لا يحتاج إلى إعادة إصلاح وهيكلة جديدة فهناك العديد من المطالبات والطروحات التي تنادي بضرورة إصلاح هيكل الحلف وتطوير وتحديث مؤسساته للتوافق مع متطلبات القرن الحادي والعشرين.

لقد شغلت المهام الأساسية حلف شمال الأطلسي والحاجة إلى إعادة تطويره وهيكلة مؤسساته حيزاً كبيراً من النقاشات والمداخلات لاجتماعات الأعضاء منذ عام ١٩٩٠ وحتى وقتنا الحاضر. فقد واجه الأعضاء ليس فقط مهمة إيجاد دور جديد للحلف بل أيضاً بناء مؤسسات لتتلاءم مع هذا الدور، وقد واجهوا أيضاً معضلة كبيرة وهي عملية التمويل والكلفة الكبيرة الجديدة التي نجمت عن تطوير وتحديث الحلف وانضمام العديد من الدول الأخرى إليه وبما يحمله هذه الانضمام من أعباء اقتصادية وأمنية وسياسية عكست ظهور الثلاثة اتجاهات التالية:

- **الاتجاه الأول**: الذي يدعو إلى حل الحلف وتحويله إل منظمة سياسية اقتصادية تضم القارة الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية.
- **الاتجاه الثاني**: الذي يدعو إلى تقوية الحلف وجعله نواة نظام أمن أوربي – أمريكي.
- **الاتجاه الثالث**: الذي يدعو إلى توسيع الحلف وإدخال دول جديدة وإعادة هيكلة الحلف وإصلاح مؤسساته ليصبح أكثر ملاءمة للمرحلة الراهنة، ويترتب على تفعيل تلك الاتجاهات الثلاثة العديد من المزايا النسبية لحلف شمال الأطلسي، أهمها ما يلي:
  - إعادة دول أوربا الشرقية إلى أوربا الأم وبعد أن فصلتها "الحرب الباردة" بعضها عن بعض.
  - توسيع الناتو سوف يعزز الأمن والاستقرار والسلم في العالم من خلال ردع أي عدو مستقبلي.
  - توسيع الناتو سوف يزيد من تعزيز التكامل الأوربي في جميع المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية مما يقلل من نشوب أية نزاعات مستقبلية بين دول القارة.

هذا وعلى الرغم من جدية الاتجاه الأول إلا أنه استبعد وبشكل كبير، لأن الاتحاد الأوربي أخذ يطور مؤسساته الاقتصادية والسياسية على نحو يشكل وحدة أوربية حقيقية لا يمكن لحلف شمال الأطلسي أن يحل محله.

وفي هذا السياق، فقد أخذت العديد من التساؤلات في التزايد حول دور الحلف في هذه الفترة الانتقالية ومستقبل النظام الدولي، ومدى الحاجة إلى تغيير مهام الحلف تبعاً لتغير الظروف الدولية، بحيث يتم التخلي عن الردع ضد أي غزو محتمل لصالح دوره المستقبلي في حفظ السلام في مناطق ساخنة في أوربا وفي العالم، إذا اقتضى الأمر ذلك، وبذلك نجد أن المهمات الخاصة التي كلف بها الحلف كانت على الأراضي اليوغوسلافية السابقة والآن في أفغانستان وكما طالبت الإدارة الأمريكية لجورج بوش الابن بأن يكون هناك دوراً كبيراً للناتو في العراق.

وتستوجب مهمة حفظ السلام ضرورة تأسيس قوة تدخل سريع تنبثق عن حلف الناتو كنواة أساسية للقوات العسكرية للحلف كرؤية أمريكية تتطلب بأن يأخذ الجانب الأوربي دور أكبر في تحمل مسئوليته في الحفاظ على سلامة القارة الأوربية.

ويشير العديد من القادة والباحثين في مجال السياسة الدولية إلى طبيعة أزمة يوغسلافية كمثال يمكن أن يعلب حلف شمال الأطلسي دوراً مهماً في التعامل معها مثل الحروب الأهلية والإبادة الجماعية وحماية الأقليات في الدول غير المستقرة، أو في أي مرحلة انتقالية وهذا ما يسمى "ببناء الدولة" إلا أن الدول الأوربية بشكل عام وفرنسا بشكل خاص كانت معارضة لمثل هذا الدور لأنه يشكل عبئاً على الحلف وخاصة أنه لم ينشأ في الأساس لمثل هذه المهام.

وفي محاولة للتأقلم مع ظروف مع البيئتة الدولية والإقليمية، فقد اتجهت أنظار قادة حلف شمال الأطلسي نحو توسيع الحلف شرقاً ليضم بعض الدول المستقلة حديثاً عن الاتحاد السوفيتي وبعض دول أوربا الشرقية، وقد قوبلت هذه الاستراتيجية بانتقادات عديدة أهمها ردود فعل روسيا الاتحادية على توسيع الحلف ليصبح على حدوده، كما عارضت روسيا الاتحادية تدخل حلف شمال الأطلسي وقصفه ليوغوسلافية السابقة، كما عارضت تدخل الحلف في كوسوفو، كما عارضت محاولة الحلف ضم كل من أوكرانيا وجورجيا

إلى الحلف مما اعتبره الروس تهديداً حقيقياً للأمن القومي الروسي، هذا ما جعل القيادة الروسية تعمل على الوقوف في وجه هذه المخططات من خلال التقارب مع دول آسيا الوسطى ومع جمهورية الصين الشعبية، حيث ساهمت بإنشاء منظمة شانغهاي ١٩٩٦م. كما طرحت العديد من الأفكار حول مدى عبء هذه الأحلاف على الدول المستقلة حديثاً من الناحية الأمنية والاقتصادية، حيث إن هذه الدول المنضمة إلى الحلف عرضه لعدم الاستقرار والفوضى والحروب الداخلية، وهذا ما يجعل الحلف عرضة للتدخل فيها ويحمل الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي مسئولية حل مثل هذه النزاعات أما من الناحية الاقتصادية فكما هو معروف أن هذه الدول المنضمة إلى الحلف أو التي ستنضم إليه فقيرة اقتصادية لن تقدم أي شيء للحلف في هذا المجال كما أن المؤسسات التنفيذية لهذه الدول ليست بمستوى بقية دول أوربا الغربية، ولا شك في أن هذا سوف يشكل عبئاً كبيرًا على الحلف وميزانيته مما يقود إلى ضرورة العمل بالوظيفة الثالثة في الجدل حول مستقبل الحلف بعد "الحرب الباردة" والخاص بإعادة تطوير هيكلته ومؤسساته لتتلاءم مع متطلبات القرن الحادي والعشرين ولعل أهم مقترحات مواجهة هذا الجدل والتوجه لتطوير هيكلة الحلف ما يلي:

١- أن يكون سكرتير الحلف من أوربا بدلاً من أن يكون أمريكياً في معظم الأوقات.

٢- تشكيل قوة تدخل سريعة تناسب مع طبيعة المرحلة الجديدة لكي تتلاءم مع المهام التي يمكن أن توكل إلى الحلف مثل حماية الأقليات أو التدخل في حرب أهلية في أوربا وحماية الأمن والسلام في بعض مناطق التوتر في القارة الأوربية.

٣- النظر إلى دور الحلف بصورة مختلفة عن الدور الذي يلعبه الآن، وما يؤكد على هذه الرؤى دعوة وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية السابقة "كونداليزا رايس" أثناء زيارتها الأخيرة إلى بعض الدول الأوربية إلى أن يأخذ الحلف دوراً كبيراً في الدفاع عن أوربية ويلعب دوراً في الحرب ضد ما تسميه الولايات المتحدة الأمريكية الأرهاب، كما أكدت دعوة الوزيرة في ألمانيا في الأسبوع الثاني من فبراير ٢٠٠٥ إلى ضرورة الإطلاع بدور جديد للحلف بحيث:

أ) يلعب دوراً كبيراً في الحرب ضد الإرهاب.

ب) يقوم بتدريب الجيش العراقي وقوات الأمن العراقية.

ج) قيام الحلف بالدعم اللوجيتسي للقوات الأمريكية في حربها ضد الإرهاب.

د) يؤدي أدواراً جديدة وخاصة الإنسانية منها مثل الإشراف على الانتخابات وإعادة بناء الدولة في كثير من الدول التي تراها الولايات المتحدة الأمريكية حليفة لها مثل العراق وأفغانستان على الرغم من محاولات الإدارة الأمريكية في إعادة رأب الصدع بين طرفي المحيط، إلا أن الخلاف ما زال عميقاً بدليل ردود منسق السياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوربي بشأن المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي يجب أن تنحصر في إطار حلف شمال الأطلسي وأن تتوسع لتشمل دول الاتحاد الأوربي وهذا ما قابلته أمريكا بالرفقض، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت أن ترأب الصدع ولو بشكل جزئي حين وافقت دول الحلف بتدريب قوات الأمن العراقية ومساعدة الحكومة العراقية على وضع استراتيجات أمنية يساعدها بذلك حلف شمال الأطلسي.

وفي ظل هذه الاتجاهات المتضاربة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية، لا زالت الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن خطة الحلف ودوره يجب أن تخدم سياستها الدولية، وفي الاجتماع الأخير لدول حلف شمال الأطلسي في مدينة لشبونة كانت مظاهر تطور الحلف وتحديد مهام أكثر مواءمة للمرحلة الراهنة، إذ تم الاتفاق على وضع درع صاروخي في أوربا بعدما تمت التسوية بين الحلف وروسيا الاتحادية بأن أعلن الطرفين بأن أي منهم لا يشكل خطراً على الآخر، كذلك كانت الأفكار الناتجة عن أثناء أسلحة الدمار الشامل على رأس دول إعمال هذه القمة.

رابعاً: خلاصة البحث وتوصياته:

استهدف البحث تحليل وتقييم دور الأحلاف العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية، وفي سياق تحقيق هذا التوجه فقد عرض البحث أهم المفاهيم الأساسية التي اعتمد عليها كما أفصح عن هدف وأهمية الظاهرة البحثية محل الدراسة مع وضع فرضية أساسية لإجراء التحليل المراد في سياقها.

وقد اعتمد البحث على المنهج التحليلي في دراسة وتقييم دور الأحلاف في السياسة الخارجية الأمريكية بصفة أساسية مع الاستعانة بالمنهج التاريخي في وصف الأحداث التاريخية التي صاحبت حاضر ومستقبل السياسة الخارجية الأمريكية.

وقد ناقش البحث في ثلاث أبعاد تحليل كل من أسباب ودوافع إقامة الأحلاف والانضمام إليها، وموقع ودور مراحل الأحلاف في السياسة الخارجية الأمريكية، مع توصيف غاية وهدف الولايات المتحدة الأمريكية وراء التوسع في حلف شمال الأطلسي والتوجه المستقبلي لمهامه وذلك في ظل أربعة خيارات اختص الأول ببناء القوة الذاتية العسكرية، واختص الثاني بتشكيل الأحلاف العسكرية، بينما اختص الثالث في تحقيق التوازن في القوى داخل هذه الأحلاف، أما الرابع فقد ركز على آلية المفاوضات لنزع السلاح وتخفيض وتيرة سباق التسلح بين الدول.

وقد ترتبت على إخضاع الأبعاد السابقة للدراسة والتقييم في ظل طبيعة المنهج التحليلي ومجموعة من الدلالات الهامة التي عكست ضرورة تفعيل التوصيات التالية:

١- ضرورة تحديد وتوصيف الأدوار الإيجابية للأحلاف العسكرية مثل الدخول في الممارسات العسكرية مع بعض الدول.

٢- ضرورة قياس تكلفة ومنافع تطوير الأحلاف العسكرية وتحديث هياكلها ونظمها وبرامجها العسكرية والإدارية والتنظيمية.

٣- ضرورة تحليل أهم الدوافع وراء انضمام دول جديدة إلى الأحلاف العسكرية، مع إبراز المزايا النسبية التي سوف تعود على هذه الدول مقابل الإنضمام إلى تلك الأحلاف.

٤- ضرورة رصد التوجه المستقبلي لموقع ودور الأحلاف العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية وتأثيرها على بقية الدول الأعضاء في هذه التحالفات.

٥- ضرورة تحقيق التوازن النسبي في المصالح بين التوجه الأمريكي والتوجه الأوربي حال تطوير وتوسيع حلف شمال الأطلسي على الخصوص.

٦- ضرورة تنسيق السياسات والإجراءات بين الدول الأعضاء في الأحلاف العسكرية كضمان لتأمين أية ممارسات عسكرية مستقبلية ضد الدول المعادية وبطريقة تضمن تحقيق التوازن الدولي لكافة الدول الأعضاء وغير الأعضاء في مسألة السلم والأمن الدولي.

هوامش الدراسة

١- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨)، ص٢٧٩.

٢- ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية، الاستعارات والأساطير والنماذج، ترجمة هاني تابري، (بيروت، الكتاب العربي، ٢٠٠٩)، ص١٦١.

٣- محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، (الإسكندرية، ٢٠٠٦)، ص٢٢٧.

٤- المرجع السابق ذكره، ص٢٢٨.

٥- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، المرجع السابق، ص٢٨١.

٦- زايد عبيد الله مصباح، السياسة الخارجية، (مالطا، ١٩٩٤)، ص١٤٣.

٧- ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية، ترجمة هاني تابري، (بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩)، ص١٣.

٨- المرجع السابق، ص٧٧.

9- Morgenthau Hans, Politics Among Nations: The Stuggle for Power Peace, 5th edn, New York: Alfred A. Knopf, P 118 – 119

١٠- روبرت جيلبين، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة باسم مفتن نصر الله (بغداد، دار الشئون الثقافية العامة، ١٩٩٠)، ص ٣٦ – ٣٧.

١١- جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، (الكويت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٩٠)، ص ٢٩٤ – ٢٩٧.

١٢- المرجع السابق، ص٢٩٧.

١٣- جيفري ستيرن، تركيبة المجتمع الدولي، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث الفاء، (أبو ظبي، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٠)، ص ٢٢٧.

14- Bull, Hedley, The Anarchical Society: A study of order in world Politics, 3rd edn Busingstok: Maemillan P. 39.

١٥- ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ١٤٥.

١٦- ممدوح محمود مصطفى منصور، سياسات التحالف الدولي، (القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٧٧)، ص ٢٢٥.

١٧- مجموعة من المؤلفين السياسة الخارجية الأمريكية المعاصرة، (موسكو، دار العلم، ١٩٨٤)، ص٢٨٧.

18- Waltz, Kenneth N, 1979 Theory of International Politics, Reading: Addison – Wesley, P. 183.

١٩- ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص٢١٩.

20- Morgenthau H. Politics Among Nations, NY: Aifred Knopf 1973, P. 106-144.

٢١- ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص٢٦١.

٢٢- اندروباسفيتش، الإمبراطورية الأمريكية، حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية، (بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٤)، ص١٩.

٢٣- بوغدانوف وآخرون، المفاهيم الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة، (دمشق، مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٨٦)، ص١٤٩.

٢٤- تروفيمنكو . غ، أمريكيا، سياسة – حرب – أيديولوجية "لغة روسية"، (موسكو، دار الفكر، ١٩٨٦)، ص ١٦٦ – ١٦٧.

٢٥- المرجع السابق، ص١٦٧.

٢٦- منصف السيمي، صناعة القرار السياسي الأمريكي، (باريس، مركز الدراسات العربي الأوربي، ١٩٩٧)، ص٢٢٠.

٢٧- مجموعة من المؤلفين، السياسة الخارجية الأمريكية المعاصرة، مرجع سابق، ص٢٤٦.

٢٨- رأفت غنيمي الشيخ، أمريكيا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، (القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٦)، ص٩٢.

29- Osgood R. Aliances and American Foreign Policy Baltimore: The Johs Hopkins Press, 1968, P. 19.

30- Rostow; Hatch R. An American Policy in Asia, L.: Chapman and Hall L. td, 1956, P. 7.

٣١- مجموعة من المؤلفين، السياسة الخارجية الأمريكية المعاصرة، مرجع سابق، ص٢٤٧.

32- Morgenthau H. Politics among nations, The Struggle for peace, 5th ed. NY, Alfred A. Knopf, 1976, P. 351.

33- Morgenthau H. Politics among nations, the Struggle for peace, 5th ed. N.1/: Alfred A. Knopf, NY, 1976, P. 351.

٣٤- إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم، والحقائق الأساسية، (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٧٩)، ص ١٨١ – ١٨٢.

٣٥- ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص١٣٣.

36- Nixon R, Asia after Vietnam – Foreign Affairs, October, 1967, P. 115.

٣٧- مجموعة من المؤلفين، السياسة الخارجية الأمريكية المعاصرة، مرجع سابق، ص٣٥٠.

٣٨- يرماكوف، مؤامرات الجنرلات، "لغة روسية"، (موسكو، دار العلم، ١٩٦٩)، ص٤٢.

٣٩- المرجع السابق، ص٤٦.

٤٠- درزويل، التاريخ الدبلوماسي، تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم، ترجمة نور الدين حاطوم، (دمشق، دار الفكر، ١٩٧٨)، ص٢١٠.

٤١- مجموعة من المؤلفين، السياسة الخارجية الأمريكية المعاصرة، مرجع سابق، ٣٥٨.

٤٢- مجموعة من المؤلفين، المعجم الدبلوماسي، لغة روسية، (موسكو، دار العلم، ١٩٨٥)، ص ٢١ – ٢٢.

43- Paul R, American Military Commitments A broad New Bruns Wick (N.J): Rutgers University Press, 1973, P. 6.

٤٤- ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٩٩ – ١٠١.

٤٥- بول كينيدي، القوى العظمى التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من ١٥٠٠ – ٢٠٠٠، ترجمة عبد الوهاب علوب، (الكويت، دار سعاد الصباح، ١٩٩٣)، ص ٥٢٥.

٤٦- ريتشارد نيكسون، مذكرات الحرب الحقيقية، ترجمة سهيل زكار، (دمشق، دار حسان للنشر والترجمة، ١٩٨٣)، ص ٢٤٨.

٤٧- درزويل، التاريخ الدبلوماسي، تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم، مرجع سابق، ص ٢١٦.

٤٨- مجموعة من المؤلفين، السياسة الخارجية الأمريكية المعاصرة، مرجع سابق، ص٣٨٨.

٤٩- أحمد دأود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، (قطر، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠)، ص٢٥٨.

٥٠- اندروباسفيتش، الإمبراطورية الأمريكية، حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية، (بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٤)، ص٢٨٥.

٥١- هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية، (بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٣)، ص ٤٠.

٥٢- محمود حيدر، الدولة المستباحة من نهاية التاريخ إلى بداية الجغرافيا، (بيروت، دار رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٤)، ص ٣١٢.